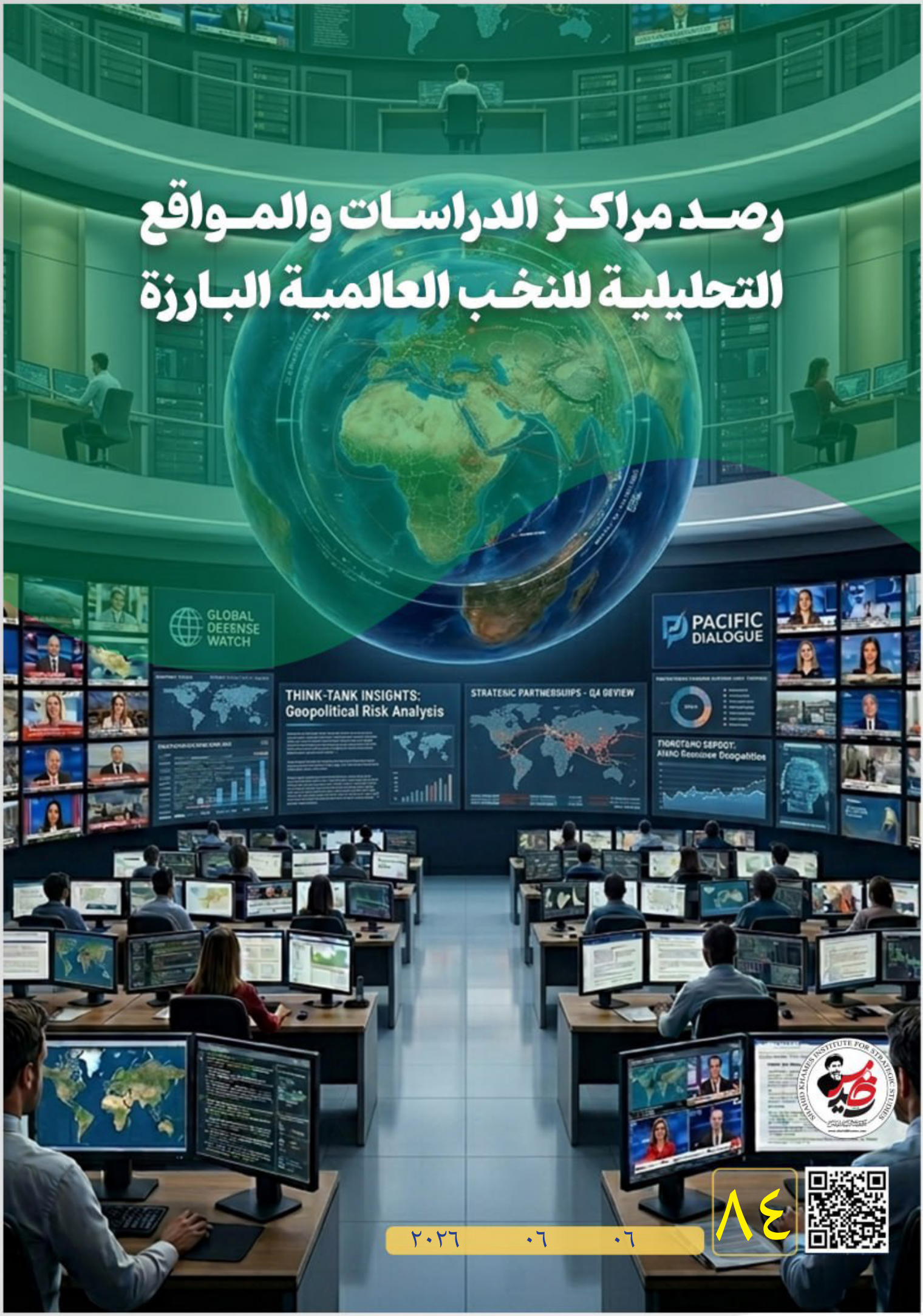
رصد مراكز الدراسات والمواقع
التحليلية للنخب العالمية البارزة
GLOBAL DEFENSE WATCH
PACIFIC DIALOGUE
THINK-TANK INSIGHTS:
Geopolitical Risk Analysis
STRATEGIC PARTNERSHIPS - Q4 REVIEW
٨٤
٠٦ ٠٦ ٢٠٢٦

العنوان

الصفحه	العنوان
٣	الملخص التنفيذي
٤	١. العراق في خدمة الحرس الثوري الإيراني: الميليشيات الموالية لإيران في الحرب ومعركة مستقبل الدولة / INSS
٥	٢. انقسام الشبكات المسلحة في العراق؛ تداعيات انتقال إيران من القيادة الدينية إلى حكم ..... / ATLANTIC COUNCIL
٦	٣. نزع سلاح طوعي أم مناورة سياسية؟ تشكك واشنطن في الانسحاب الحقيقي للجماعات المسلحة العراقية / FDD
٧	٤. الإمارات ووهم الاستقلالية الاستراتيجية؛ المقامرة الأمنية لأبوظبي بين إيران وإسرائيل / FOREIGN AFFAIRS
٨	٥. مضيق هرمز لم يعد المسار الوحيد؛ السعودية والإمارات والعراق على طريق تنويع مسارات الطاقة / WSJ
٩	٦. وقف إطلاق نار فاقد للشرعية من منظور حزب الله؛ استمرار الضغط على شمال إسرائيل..... / HAARETZ
١٠	٧. لماذا يعتمد السلام بين إسرائيل وفلسطين على القيادة الأميركية؟ / TIMES OF ISRAELY
١١	٨. زيارة شي جين بينغ إلى بيونغ يانغ؛ استعراض القيادة الصينية في المحور المناهض للغرب..... / CSIS
١٢	٩. الكلفة الخفية للوصول العسكري الأميركي؛ كيف جعلت القواعد الخارجية الحرب على إيران ممكنة؟ / FOREIGN AFFAIRS
١٣	١٠. أوكرانيا وتحول ميزان الحرب؛ الصمود والطائرات المسيّرة والدعم الأوروبي في..... / FOREIGN POLICY
١٤	١١. إريك زمور يستعد لمحاولته الثانية نحو قصر الإليزيه؛ إعادة تشكيل اليمين ..... / LE MONDE
١٥	١٢. رسالة زيلينسكي إلى بوتين؛ عملية نفسية أوكرانية لاستهداف النخب الروسية المنهكة من الحرب / LE MONDE
١٧	١٣. الانتخابات الأرمنية واستخدام الورقة المناهضة لروسيا؛ باشينيان بين الوعد الأوروبي وأزمة قره باغ / RT
١٩	١٤. المهمة الجديدة لتوم باراك في سوريا والعراق؛ مسعى واشنطن لتوحيد إدارة أزمات بلاد الشام وبلاد الرافدين / FDD
٢٠	ملخص وتحليل الخبير

الملخص التنفيذي

تقدّم تطورات الأيام القليلة الماضية، كما تعكسها روايات مراكز الفكر ووسائل الإعلام التحليلية النخبوية، صورة تتجاوز الأخبار المتفرقة. فما يُرى في العراق ولبنان والخليج الفارسي وأوكرانيا وسوريا وكوريا الشمالية وفلسطين، وحتى في السياسة الداخلية الأوروبية، ليس مجموعة من الأحداث المنفصلة، بل مؤشرات إلى تحول عميق في منطق القوة العالمية والإقليمية. لقد دخل العالم مرحلة لا يمكن وصفها بأنها عودة إلى النظام القديم، كما لم يتبلور فيها بعد نظام جديد مستقر، ويقف الشرق الأوسط في قلب هذا الانتقال. وتكمن أهمية هذه اللحظة في أن كثيراً من المفاهيم التي عُدّت خلال العقود الماضية من المسلمات باتت اليوم موضع سؤال من جديد: هل ما زالت الولايات المتحدة قادرة على إدارة أمن المنطقة من دون كلفة؟ وهل تستطيع دول الخليج الفارسي أن تستند إلى المظلة الأمنية لواشنطن وأن تبقى في الوقت نفسه بمنأى عن تبعات الحضور العسكري الأميركي؟ وهل يقدر العراق ولبنان على إعادة بناء سيادتهما الوطنية بعيداً عن ظل الجماعات المسلحة؟ وهل ستحافظ إيران، بعد الحرب، على نفوذها الإقليمي عبر الدول، أم ستعتمد أكثر من ذي قبل على الشبكات الوكيلة والاقتصاد غير الرسمي؟ وهل يمكن للتطبيع مع إسرائيل أن يستقر من دون حل القضية الفلسطينية؟ وهل غيّرت تقنيات الحرب الحديثة، من الطائرات المسيّرة الرخيصة إلى الذكاء الاصطناعي، ميزان القوة بين الدول الكبرى والفاعلين الأصغر؟ تكتسب هذه التحليلات أهميتها بالنسبة إلى المتلقي الشرق أوسطي لأنها تبيّن أن المنطقة لم تعد مجرد ساحة لتنافس الآخرين، بل تحولت إلى نقطة تُختبر فيها ملامح مستقبل النظام الدولي. فمضيق هرمز ليس مجرد ممر نفطي، بل مؤشر لقياس هشاشة الاقتصاد العالمي. ولبنان ليس فقط مسرحاً للمواجهة بين إسرائيل وحزب الله، بل ميدان لاختبار قدرة الدولة الوطنية في مواجهة فاعل مسلح عابر للحدود. والعراق ليس مجرد ساحة لتنافس الأحزاب والميليشيات، بل مختبر لقياس إمكان إعادة بناء السيادة بعد عقدين من التدخل والنفوذ وبناء الدولة الناقص. والإمارات ليست مجرد قوة اقتصادية صغيرة، بل نموذج لطموح الدول الثرية إلى تحويل رأس المال إلى نفوذ جيوسياسي. أما أوكرانيا فليست حرباً أوروبية فحسب، بل معرض حيّ لحروب المستقبل، حيث تغدو الطائرات المسيّرة والروبوتات والبيانات والإنتاج الصناعي السريع والمرونة الاجتماعية عناصر لا تقل أهمية عن الدبابات والصواريخ. ومن هذه الروايات تبرز رسالة مركزية مفادها أن عصر فصل الملفات قد انتهى؛ فأمن الطاقة لا ينفصل عن الأمن العسكري، وحرب لبنان لا تنفصل عن معادلة إيران، ومستقبل فلسطين لا ينفصل عن التطبيع العربي ــ الإسرائيلي، والنفوذ الأميركي لا ينفصل عن القواعد العسكرية ورضا الدول المضيفة، وحرب أوكرانيا لا تنفصل عن حسابات الصين وكوريا الشمالية وإيران وحتى دول الخليج الفارسي. وفي هذا السياق، يحتاج المتلقي الشرق أوسطي إلى قراءة روايات النخب العالمية لا بوصفها تقارير عن الأحداث فحسب، بل باعتبارها علامات على إعادة ترتيب القوة. ومن هنا تأتي قيمة هذا النص في تقديم صورة متماسكة لكيفية فهم مراكز الفكر ووسائل الإعلام التحليلية الدولية للتطورات اليومية ضمن اتجاهات أوسع، مثل تآكل سيادة الدول، والحرب الواقعة دون عتبة السلام، وأزمة الوصول العسكري الأميركي، وإعادة رسم مسارات الطاقة، وصعود الفاعلين غير الدولتيين، والتطبيع المشروط، وتحول التكنولوجيا إلى عامل حاسم في ميزان القوة. إن قراءة هذا التحليل كاملاً تساعد القارئ على تجاوز سطح الخبر والوصول إلى طبقته الأعمق، حيث تسهم قرارات اليوم بشأن العراق ولبنان وهرمز وفلسطين وأوكرانيا والخليج الفارسي في رسم الخريطة الأمنية والسياسية لغد المنطقة.

INSS

العراق في خدمة الحرس الثوري الإيراني: الميليشيات الموالية لإيران في الحرب ومعركة مستقبل الدولة

منذ اندلاع الحرب ضد إيران في ٢٨ فبراير، تبنّت الميليشيات الشيعية الموالية لإيران في العراق مسؤولية مئات الهجمات الصاروخية وبالطائرات المسيّرة ضد أهداف داخلية وإقليمية، من بينها إسرائيل والقوات الأميركية في العراق وبعض الدول العربية المجاورة. ويكشف هذا المسار تحديين أمنيين أساسيين: أولهما تعاظم القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية لهذه الجماعات داخل البنية العراقية، وثانيهما عملها في خدمة أجندة طهران مع استمرار تلقيها الدعم العسكري الإيراني خلال الحرب. وتكتسب التطورات العراقية الأخيرة أهميتها على مستويين؛ فمن جهة، أظهر المسار السياسي خلال الأشهر الستة الماضية، عبر الانتخابات البرلمانية في نوفمبر، وانتخاب نزار عميدي رئيساً للجمهورية في أبريل، وتكليف علي الزيدي، مرشح «الإطار التنسيقي» الشيعي القريب من إيران، بتشكيل الحكومة في مايو، أن مراكز القوة ما زالت بيد الكتل المتحالفة مع إيران. ومن جهة أخرى، وخلافاً للوضع في يونيو ٢٠٢٥، دخلت الميليشيات منذ بداية الحرب في العمليات بصورة علنية وواسعة، وأطلقت مئات الصواريخ والطائرات المسيّرة، ما دفع الجيش الأميركي إلى تنفيذ هجمات واسعة ضد مواقع هذه الجماعات وقادتها. كما نُشرت تقارير عن إنشاء قاعدة عسكرية إسرائيلية في صحراء العراق كمركز لوجستي لدعم العمليات داخل إيران، بما في ذلك مهام الإغاثة والاستعادة. وقد بلغت أهمية العراق بالنسبة إلى إيران ذروتها أثناء الحرب؛ إذ كشف نقل شحنات السلاح من إيران، ووجود ضباط من «فيلق القدس» على الأراضي العراقية، والهجوم الواسع على أهداف في إقليم كردستان، وتحرك قوافل الميليشيات العراقية داخل الأراضي الإيرانية، أن العراق تحول في آن واحد إلى ساحة عمليات، وممر دعم، وعمق استراتيجي لطهران. وبعد وقف إطلاق النار، زادت أزمة مضيق هرمز والحصار الأميركي والتداعيات الاقتصادية للحرب من أهمية العراق بوصفه مساراً للالتفاف على العقوبات، وهو ما انعكس في فرض عقوبات على أفراد ومؤسسات مالية وحتى مسؤولين حكوميين عراقيين، ومنهم معارج البهادلي، وكيل وزارة النفط، في أوائل مايو، بسبب مخاوف من بيع النفط الإيراني عبر العراق. وقد تعززت مصادر تمويل الميليشيات عبر مسارين: الأول هو الميزانية الرسمية لـ«الحشد الشعبي» بعد دمجه في الهيكل الأمني العراقي بموجب قانون عام ٢٠١٦، والثاني هو تحويل الأموال إلى ممثلين مرتبطين بهذه الجماعات داخل الوزارات. وإلى جانب ذلك، أدت شركات تصدير النفط وقادة ميليشيات وبعض المسؤولين الحكوميين دوراً في بيع النفط الإيراني عبر العراق والالتفاف على العقوبات. كما تشير زيارات إسماعيل قاآني إلى بغداد ولقاءاته مع قادة «الإطار التنسيقي» إلى محاولة إبقاء الحكومة في يد المعسكر الموالي لإيران. وكانت الاستجابة الأميركية قد بدأت قبل الحرب، إذ طلبت واشنطن من محمد شياع السوداني اتخاذ خطوات لحلّ الميليشيات وإبعادها عن مراكز القوة. وبعد الانتخابات، منع دونالد ترامب عودة نوري المالكي إلى رئاسة الوزراء، وهدد بأن العراق سيواجه عقوبات اقتصادية إذا جرى اختياره. وفي النهاية، تحول علي الزيدي، وهو رجل أعمال شيعي لا يملك سجلاً سياسياً بارزاً، إلى خيار تسوية، رغم أن أحد المصارف الاستثمارية التي كان يديرها خضع عام ٢٠٢٤ لعقوبات بسبب تهريب الدولار إلى إيران. ويبقى الاختبار الأساسي للحكومة الجديدة هو مدى قدرتها على ترسيخ سلطة الدولة واحتواء الميليشيات. وبالنظر إلى النفوذ الواسع لـ«الإطار التنسيقي» في البرلمان والحكومة، والقوة العسكرية والاقتصادية للميليشيات، تبدو البنية الحالية استمراراً للنظام السابق بوجوه جديدة، بما يعني تآكل السيادة العراقية، وإضعاف المؤسسات الأمنية، وتوسيع النفوذ الإيراني. وقد أظهرت الحرب الأخيرة عجز الجيش والأجهزة الأمنية والاستخبارية عن ضبط هجمات الميليشيات، بما فيها الهجمات على المنشآت الأميركية، وقواعد إقليم كردستان، ومقر جهاز المخابرات الوطني العراقي في بغداد. ولمواجهة هذا المسار، لا تكفي الضربات المتفرقة ولا الدبلوماسية القائمة على التهديد ولا العقوبات الموضعية؛ بل لا بد من استراتيجية متماسكة بقيادة الولايات المتحدة، تشمل دعماً دفاعياً وهجومياً يومياً للجيش والمؤسسات الأمنية العراقية، وتوجيه المساعدات العسكرية والمالية نحو تعزيز سيادة الدولة، وفرض عقوبات موجهة على الشبكات النفطية والمالية المرتبطة بالميليشيات، وتنفيذ عمليات دقيقة ضد النواة الصلبة لجماعات مثل «كتائب حزب الله» التي ترفض علناً التفاوض بشأن نزع السلاح وتسليم السلاح إلى الدولة. إن الجمع بين الضغط العسكري والاقتصادي والأمني قد يشكل مفتاحاً لتقليص تهديد الميليشيات، واحتواء النفوذ الإيراني، وإعادة بناء سيادة العراق.

https://www.inss.org.il/publication/iraqi-militia٢٠٢٦-/

ATLANTIC COUNCIL

انقسام الشبكات المسلحة في العراق؛ تداعيات انتقال إيران من القيادة الدينية إلى حكم العسكر بقيادة الحرس الثوري

لقد أصبحت بنية السلطة في إيران، بعد خلافة مجتبى خامنئي، مختلفة من الناحيتين الوظيفية وحتى البنيوية عن النموذج الذي ساد خلال الأعوام السبعة والأربعين الماضية، وقد أدى هذا التحول إلى إرباك نفوذ طهران في العراق وإضعاف تماسك الميليشيات المتحالفة معها. ففي المرحلة الأولى من الجمهورية الإسلامية كان القرار متمركزاً بالكامل بيد القائد، وفي عهد علي خامنئي، ورغم احتفاظ القيادة بالسيطرة السياسية والاستراتيجية، حصل الحرس الثوري على نصيب متزايد من صناعة القرار؛ إلى حد أن عشرين جنرالاً من الحرس ترشحوا للانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢١، وبات الحرس يسيطر على نحو ثلثي الاقتصاد الإيراني. ومع ذلك، فإن كاريزما علي خامنئي وخبرته وشبكة علاقاته جعلته محور القرار النهائي بين المؤسسات الدينية والعسكرية. أما مع وصول مجتبى خامنئي إلى السلطة، فقد تراجع دور القائد، سواء بسبب إصابته وعجزه بعد الهجوم الإسرائيلي في ٢٨ فبراير الذي أدى إلى مقتل والده واندلاع الحرب الحالية، أو بسبب الدور الحاسم للعسكريين في اختياره. وتشبه الحوكمة الإيرانية الراهنة، أكثر من أي وقت مضى، نمط «حكم العسكر»، حيث يتولى مجلس من الضباط اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بالحرب والسلام والأمن الداخلي والخارجي، فيما تُستخدم مكانة القائد غطاءً دينياً لتثبيت سلطتهم. وقد امتلكت إيران في العراق نوعين من القوة الصلبة والناعمة. فوجود نفوذ طهران سبق عام ٢٠٠٣، لكنه اتسع بشدة بعد الغزو الأميركي؛ إذ كان أكثر من ربع أعضاء أول مجلس حكم عراقي في يوليو ٢٠٠٣ قد عاشوا سابقاً في إيران أو انتموا إلى أحزاب مدعومة من طهران، كما أن خمسة من أصل تسعة أعضاء في الرئاسة الدورية للمجلس كانت لهم إقامة سابقة في إيران أو تلقوا دعماً مباشراً منها. وأظهرت الوثائق الدبلوماسية المسرّبة أن السفارة الأميركية كانت تدرك عمق نفوذ الحرس الثوري في بنية الدولة العراقية بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٥، غير أن واشنطن تجنبت فتح جبهة جديدة ضد النفوذ الإيراني. وفي مجال القوة الصلبة، بنت إيران، عبر الحرس الثوري وفيلق القدس، ما يتجاوز جماعات مثل بدر، من خلال تشكيل أجنحة مسلحة قوية تدين بولاء ديني لعلي خامنئي. ولم تكن هذه القوى مجرد أدوات عسكرية، بل تحولت إلى هياكل موازية للمؤسسات الأمنية الرسمية العراقية، إلى حد أنها تحدّت مصطفى الكاظمي عام ٢٠٢٠ وحاولت اغتياله عام ٢٠٢١. أما على مستوى القوة الناعمة، فقد استخدمت إيران أدوات ثقافية ودينية واقتصادية وسياسية، بما في ذلك الدور المباشر لقاسم سليماني، للتأثير في اختيار قادة الحكم في العراق، من رئيس الجمهورية إلى رئيس البرلمان. ورغم أن مرجعية النجف بقيادة آية الله السيستاني ما زالت تحتفظ بمكانة مهمة، فإن الجمع بين القيادة السياسية والدينية في شخص علي خامنئي منح نفوذاً خاصاً لدى قادة الجماعات المتحالفة مع إيران، إذ كانوا يرونه ليس مرجعاً دينياً فحسب، بل شخصية ثورية و«خطيب الثورة». أما مجتبى خامنئي، المنتمي إلى الجيل الثاني من الثورة والفاقد لتجربة التأسيس وحرب إيران والعراق، فلا يستطيع ملء هذا الفراغ. وفي المقابل، تولى «مجلس جنرالات الحرس الثوري»، الذي يضم شخصيات مثل أحمد وحيدي، ومحمد ذو القدر، وغلام حسين محسني إجئي، وحسين طائب، ومحمد علي جعفري، إدارة الحرب والقرارات الاستراتيجية. وقد زعزع هذا التحول بنية قيادة الميليشيات العراقية، ولا سيما الجماعات التابعة لقم لا للنجف. كما أن الضغط الأميركي لنزع سلاحها وحلها وفصلها عن الجهاز الأمني الرسمي، إلى جانب التهديد بالعقوبات الاقتصادية ووقف دعم علي الزيدي واحتمال شن ضربات عسكرية، قسّم الجماعات المسلحة العراقية إلى أربع فئات: جماعات أعلنت تسليم السلاح إلى الدولة، مثل التيار الصدري وعصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي؛ وجماعات تبدو مستعدة لذلك، مثل بدر وكتائب سيد الشهداء وثأر الله؛ وجماعات رافضة، مثل كتائب حزب الله وحركة النجباء؛ وأخرى تنتظر نتائج سلوك الآخرين. وهذا الانقسام حول قضية وجودية مثل نزع السلاح كان نادراً في عهد علي خامنئي وقاسم سليماني وأبي مهدي المهندس. ومع تصاعد الضغط الأميركي، واحتمال التوصل إلى اتفاق بين واشنطن وطهران، وضغط دول الخليج والأردن التي استهدفتها هجمات هذه الجماعات، ستتعمق الفجوة بين الإطار التنسيقي والحكومة العراقية والأجنحة الأكثر تشدداً. ومن المرجح أن تسلّم جماعات كثيرة سلاحها حفاظاً على مصالحها السياسية والاقتصادية، غير أن تفكيك النوى الصلبة سيظل صعباً. وفي غياب اتفاق واضح بين الولايات المتحدة وإيران، تبدو المواجهة العسكرية بين واشنطن وهذه الميليشيات المسار الأكثر احتمالاً لحسم مصيرها.

https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/iraqs-militias-are-

FDD

نزع سلاح طوعي أم مناورة سياسية؟ تشكك واشنطن في الانسحاب الحقيقي للجماعات المسلحة العراقية

إن وعود الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران في العراق بشأن نزع السلاح الطوعي لا تبدو موثوقة من الناحيتين الأمنية والسياسية، بل تبدو أقرب إلى إعادة تموضع تكتيكية تهدف إلى الحفاظ على النفوذ داخل بنية السلطة العراقية. فقد أعلنت «عصائب أهل الحق»، التي أدرجتها واشنطن عام ٢٠٢٠ على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، في ٢ يونيو أنها ستضع أسلحتها تحت سيطرة الدولة. واتخذت «كتائب الإمام علي»، التي أُدرجت

عام ٢٠٢٥ على القائمة نفسها، موقفاً مماثلاً في اليوم ذاته. كما أعلنت الجماعتان أنهما، مع الألوية التابعة لهما، ستنفصلان عن «الحشد الشعبي» بوصفه مؤسسة أمنية خاضعة لنفوذ الجماعات المتحالفة مع إيران. غير أنه لم يتضح بعد كيف ستُدمج القوات المسلحة التابعة لهذه الجماعات في القطاعات الأمنية الرسمية العراقية، ولا إلى أي مؤسسة ستُسلَّم الأسلحة المعلنة. وقد تصاعد ضغط واشنطن على بغداد بعد الهجمات الواسعة التي نفذتها الجماعات المتحالفة مع إيران ضد المصالح الأميركية وشركائها خلال المواجهة الأخيرة مع إيران. ومنذ تولي علي الزيدي منصب رئيس الوزراء العراقي الجديد في ١٤ مايو، كان التوقع الأميركي أن تتخذ حكومته خطوات عملية لحلّ الميليشيات. ومع ذلك، فمن غير المرجح أن تتخلى هذه الجماعات طوعاً عن نفوذها، ومن المحتمل أن تلجأ، بدلاً من إصلاحات حقيقية، إلى خطوات شكلية واستعراضية من أجل الاحتفاظ بموقعها بالقرب من مراكز القوة العراقية. وتسعى «عصائب أهل الحق» بوضوح إلى تثبيت نفوذها السياسي. فقد شدد قيس الخزعلي، زعيم الجماعة والمصنف من قبل الولايات المتحدة إرهابياً عالمياً، في خطاب عيد الأضحى في ٢٧ مايو على أهمية المشاركة السياسية، واعتبرها مكملاً ضرورياً للمقاومة المسلحة. كما حاول تغيير صورته من قائد ميليشيا إلى سياسي عراقي. وتُعد «عصائب أهل الحق» أحد الأعضاء المؤسسين والأقوياء في «الإطار التنسيقي»، وهو الائتلاف الشيعي الذي يمسك بالقيادة السياسية للعراق منذ عام ٢٠٢٢. وقد حصل جناحها السياسي، «صادقون»، في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر ٢٠٢٥ على ٢٨ مقعداً، ما وضعه بين الأحزاب القوية. كما تمتلك «كتائب الإمام علي» جناحاً سياسياً حاضراً في «الإطار التنسيقي» والبرلمان. ومع ذلك، لم يؤد دخول هذه الجماعات إلى السياسة إلى اعتدالها؛ فقد فرضت وزارة الخزانة الأميركية في أبريل عقوبات على أحد قادة «عصائب أهل الحق» لاستخدامه طائرات مسيّرة إيرانية في مهاجمة القوات الأميركية وقوات التحالف في شمال العراق، كما وصف قيس الخزعلي في مايو ٢٠٢٥ دوره في قتل جنود أميركيين بأنه «مشرّف». وفي سبتمبر ٢٠٢٥، اتُّهمت «كتائب الإمام علي» بالتخطيط لهجمات ضد منشآت عسكرية ودبلوماسية أميركية بالتعاون مع جماعات عراقية أخرى. وفي المقابل، تبنت الجماعات الأكثر تشدداً مواقف مختلفة؛ إذ أعلنت «كتائب حزب الله» في ٣٠ مايو أنها ترحب بنزع سلاح الجماعات الأخرى، لكنها لن تنزع سلاحها، بل طرح متحدثها فكرة الإشراف على عملية نزع السلاح، وهو اقتراح قد يعني شراء أسلحة الجماعات الأخرى. كما رفضت «حركة حزب الله النجباء» نزع السلاح أو الاندماج في القوات الأمنية العراقية الرسمية، فيما ما زالت «كتائب سيد الشهداء» تعارض نزع السلاح، مؤكدة أنها لن تسلم سلاحها ما دام «الاحتلال» وانتهاك السيادة العراقية مستمرين، في إشارة إلى الوجود المحدود للقوات الأميركية في العراق. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي لواشنطن ألا تتخلى عن خطوطها الحمراء بشأن وجود منتسبي الجماعات المعاقَبة داخل الحكومة العراقية. فقد تشكلت حكومة الزيدي في ١٤ مايو بـ١٤ وزيراً فقط من أصل ٢٣ وزارة، وما زالت ٩ وزارات، من بينها الدفاع والداخلية، بانتظار الحسم. وتسعى «عصائب أهل الحق»، بعد أدائها الانتخابي القوي، إلى الحصول على مقاعد في الحكومة. لذلك، يتعين على الولايات المتحدة الإبقاء على حظر تولي منتسبي الميليشيات مناصب عليا، ومراقبة مسارات نزع السلاح المزعومة بدقة، وضمان انتقال السيطرة الفعلية على السلاح إلى الدولة والمؤسسات الأمنية الشرعية. وفي حال غياب تقدم جوهري، يجب إدراج الميسّرين الماليين والسياسيين لهذه الجماعات داخل الحكومة العراقية على جدول العقوبات.

https://www.fdd.org/analysis/٠٣/٠٦/٢٠٢٦/voluntary-militia-

FOREIGN AFFAIRS

الإمارات ووهم الاستقلالية الاستراتيجية؛ المقامرة الأمنية لأبوظبي بين إيران وإسرائيل

FOREIGN AFFAIRS

شكّلت الضربة الجوية في ٨ أبريل على مصافي النفط في جزيرة لاوان الإيرانية، والتي وقعت قبيل وقف مؤقت لإطلاق النار في الحملة الجوية الأميركية ــ الإسرائيلية ضد إيران، مؤشراً على تغير ملموس في السلوك الأمني لدولة الإمارات العربية المتحدة. ورغم أن أبوظبي لم تعلن رسمياً مسؤوليتها عن العملية، فإن منطقها كان واضحاً: فقد سعت الإمارات، بعد أسابيع من الهجمات الإيرانية

بالطائرات المسيّرة والصواريخ، إلى إظهار قدرتها على الردع والرد الانتقامي المستقل. وخلال الحرب، شدد المسؤولون الإماراتيون على صمود الدولة، والاستعداد للتحرك، والاستقلال الاستراتيجي، واعتبروا إيران «التهديد الرئيسي» لأمن المنطقة. كما مثّل انسحاب الإمارات من «أوبك» في ١ مايو رمزاً لمحاولة فصل السياسة النفطية لأبوظبي عن القرارات الجماعية للكارتل، وتوسيع هامش حرية الحركة في الإنتاج والتصدير. وتقوم الاستراتيجية الإماراتية على افتراض أن الدولة، عبر مؤسسات فعالة وموارد مالية هائلة وجيش صغير لكنه كفوء، قادرة على اكتساب موقع يتجاوز حجمها الجغرافي. وقد ظهر هذا النموذج أمنياً من خلال دعم فاعلين مثل خليفة حفتر في ليبيا وقوى حليفة في اليمن والسودان؛ واقتصادياً عبر صناديق الثروة السيادية وشركات مثل «موانئ دبي العالمية» و«جي ٤٢»؛ ودبلوماسياً عبر تقديم نفسها بوصفها الشريك الأقرب والأكثر كفاءة للولايات المتحدة في الخليج الفارسي. وفي الوقت نفسه، عززت أبوظبي علاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية مع الصين، وتحولت أيضاً إلى مسار مالي لرؤوس الأموال الإيرانية والروسية الخاضعة للعقوبات. وكان تطبيع العلاقات مع إسرائيل عام ٢٠٢٠ جزءاً من المنطق ذاته: خطوة مكلفة على مستوى الرأي العام الإقليمي، لكنها مفيدة لاكتساب رصيد سياسي في واشنطن والارتباط رسمياً بأقوى فاعل عسكري في الشرق الأوسط. كما أن دعم الإمارات لـ«قوات الدعم السريع» في السودان، رغم الانتقادات الدولية الشديدة، يُفهم في إطار السعي إلى احتواء التيارات الإسلامية وبناء نفوذ اقتصادي ــ عسكري في القرن الأفريقي، غير أن هذه التدخلات في اليمن والسودان وجيبوتي ومصر وتنزانيا أثارت مخاوف بشأن الهيمنة الاقتصادية، واستخراج الموارد، وإضعاف الفاعلين المحليين. لقد تحدّت الحرب مع إيران الفرضية الأساسية لهذه الاستراتيجية، وهي أن الإمارات تستطيع إبقاء أزمات المنطقة خارج حدودها. فمن بين أكثر من ٦٠٠٠ هجوم إيراني بالطائرات المسيّرة والصواريخ ضد ممالك الخليج الفارسي، استهدف قسم كبير منها الإمارات، وطال بنى تحتية مثل الفنادق والمطارات ومراكز البيانات والقواعد العسكرية الأميركية. وقد حدّت منظومات الدفاع الأميركية والمعدات الإسرائيلية المعارة من الخسائر المدنية، إلا أن صورة الإمارات كملاذ آمن للمستثمرين والسياح تضررت؛ فتعطلت الموانئ، وخَلَت الفنادق الفاخرة. ولم يكن رد أبوظبي تراجعاً، بل تصعيداً للاستراتيجية نفسها: مزيد من الابتعاد عن الشركاء العرب، ومزيد من الاتكال على الولايات المتحدة، وتعزيز العلاقة الأمنية مع إسرائيل. فقد انتقدت الإمارات المواقف الضعيفة للجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي تجاه إيران، ورأت أن النهج التصالحي السعودي غير كاف. وفي الوقت نفسه، ورغم أن الولايات المتحدة استبعدت الإمارات من المفاوضات اللاحقة ولم تأخذ مخاوفها الأمنية بالجدية الكاملة، ما زالت أبوظبي تسعى إلى تعميق الارتباط الثنائي بواشنطن. كما تحولت العلاقة مع إسرائيل من أداة لكسب المكانة في الولايات المتحدة إلى ركيزة أمنية مباشرة، ولا سيما بعد المساعدة الدفاعية الإسرائيلية. لكن هذا المسار محفوف بالمخاطر؛ فالفجوة مع السعودية وبقية الجيران الخليجيين تقلل الوزن الدبلوماسي العربي الجماعي، وتعزل الإمارات عن كتلة كان يمكن أن تعزز موقعها في مواجهة إيران. كما أن الحرب الدائمة لا تنسجم مع حلم تحويل أبوظبي ودبي إلى «عاصمة لرأس المال»، لأن المواهب والصناعات المتقدمة والمستثمرين يبتعدون عن البيئات غير الآمنة. وفي هذه الظروف، قد تتجه الإمارات أكثر إلى عقود استخراجية في أفريقيا، والسيطرة على الأراضي، وسلاسل الإمداد، والمعادن النادرة، وتدفقات البيانات؛ غير أن هذا النهج قد يستدعي أيضاً ردود فعل دولية سلبية، وعقوبات، وطرداً للشركات الإماراتية. وفي النهاية، ما دامت الولايات المتحدة وإيران معلقتين بين الحرب والسلام، ستواصل الإمارات على الأرجح التقارب الأمني مع إسرائيل والسعي إلى كسب دعم واشنطن، لكن هذا المسار قد يفضي، بدلاً من الاستقلال الاستراتيجي، إلى مزيد من الارتهان لقرارات الولايات المتحدة وإسرائيل، في حين أن ترسيخ المكانة العالمية للإمارات بصورة مستدامة لن يكون ممكناً من دون تعاون إقليمي.

https://www.foreignaffairs.com/united-arab-emirates/can-uae-go-

WSJ

مضيق هرمز لم يعد المسار الوحيد؛ السعودية والإمارات والعراق على طريق تنويع مسارات الطاقة

على مدى عقود، ظلت خريطة الطاقة في الخليج الفارسي مرتبطة بممر حيوي واحد هو مضيق هرمز. غير أن حرب إيران غيّرت هذه المعادلة، ودفعت الدول النفطية في المنطقة إلى إنشاء مسارات بديلة. فالسعودية والإمارات العربية المتحدة والعراق تنفق الآن مليارات الدولارات على بناء خطوط أنابيب ومسارات سكك حديدية ومراكز لتخزين الطاقة، بهدف تقليص الاعتماد على هذا الممر المائي؛ وهو اتجاه يُرجح أن يكون من أكثر تداعيات الحرب استدامة. ولا تقتصر أهمية هذا التحول على البعد

الإقليمي، إذ كان مضيق هرمز سابقاً ممراً لعبور نحو خُمس نفط العالم، وكان أي اضطراب فيه يهدد أمن الطاقة العالمي. وقد كشفت الأزمة الأخيرة أن جانباً كبيراً من طاقة العالم ما زال يمر عبر عدد محدود جداً من نقاط الاختناق. لذلك لم يعد مفهوم أمن الطاقة مقتصراً على القدرة على إنتاج النفط، بل أصبح مرتبطاً أيضاً بمسارات التصدير، وإمكانات الوصول، والتخزين، والقدرة الاحتياطية. وحتى إذا توصلت واشنطن وطهران إلى اتفاق لإعادة فتح المضيق واستئناف الصادرات البحرية، فإن التوجه نحو شبكة تصدير متعددة المسارات سيستمر. وقد أظهرت تجربة السعودية في استخدام خط أنابيبها البديل القيمة الاستراتيجية لامتلاك مسار طارئ؛ إذ باتت تستخدم خط الأنابيب الشرقي ــ الغربي بكامل طاقته، أي نحو ٧ ملايين برميل يومياً، بعدما كان الاستخدام قبل الحرب قريباً من مليوني برميل يومياً. وقد أُنشئ هذا الخط خلال حرب إيران والعراق في ثمانينيات القرن الماضي، بالتزامن مع الهجمات على السفن في مضيق هرمز، غير أن زيادة قدرته أكثر تتطلب تطوير منشآت التصدير في ميناء ينبع على البحر الأحمر، بما في ذلك خزانات التخزين ومضخات التحميل. أما الإمارات فقد نقلت جزءاً من صادراتها عبر خط أنابيب يصل إلى ميناء الفجيرة، وهو ميناء استراتيجي يقع خارج مضيق هرمز. وفي مايو، أعلنت أبوظبي تسريع مشروع بناء خط أنابيب ثانٍ على المسار نفسه، من المقرر أن يضاعف قدرة التصدير عبر هذا الطريق بحلول عام ٢٠٢٧. ويحمل هذا المشروع معنى جيوسياسياً أعمق للإمارات، إذ تسعى أبوظبي، بعد خروجها من «أوبك»، إلى توسيع إنتاجها وصادراتها النفطية خارج قيود الحصص، وتحدي موقع السعودية بوصفها الفاعل النفطي المهيمن في المنطقة. كما تسعى عُمان، اعتماداً على موقعها الجغرافي، إلى تقديم موانئها الواقعة على بحر عُمان كمراكز لتخزين النفط وتصديره. وعلى المستوى الإقليمي، تدرس دول الخليج الفارسي تسريع مشروع السكك الحديدية القديم لربط بلدان المنطقة، بما قد يبعد جزءاً من الوقود والبضائع عن الاعتماد على المضيق، رغم أن القدرة السككية على نقل النفط تبقى أدنى بكثير من خطوط الأنابيب أو السفن. ومع ذلك، فإن التحرر من هرمز ليس أمراً سهلاً؛ فخطوط الأنابيب البرية معرضة لهجمات الطائرات المسيّرة، وقد استهدفت طائرات إيرانية في أبريل خط الأنابيب الشرقي ــ الغربي السعودي، كما ضربت طهران الشهر الماضي منشآت نفطية في الفجيرة. وتظل بعض الصادرات الحيوية، مثل الغاز الطبيعي المسال، قابلة للنقل بحراً فقط. إضافة إلى ذلك، فإن بناء خطوط أنابيب جديدة مشروع يمتد لسنوات ويتطلب مليارات الدولارات، فضلاً عن الأرض والأمن والتمويل والهندسة واتفاقات دبلوماسية معقدة. ومع ذلك، تعززت الإرادة السياسية للاستثمار الطويل الأمد في المسارات البديلة، إذ أثبتت التجربة الأخيرة أن التكلفة العالية لخطوط الأنابيب التي بدت يوماً غير ضرورية تحولت الآن إلى استثمارات استراتيجية ولازمة لتقليل هشاشة أمن الطاقة.

https://www.wsj.com/world/middle-east/the-hormuz-squeeze-

HAARETZ

وقف إطلاق نار فاقد للشرعية من منظور حزب الله؛ استمرار الضغط على شمال إسرائيل حتى انسحاب الجيش من لبنان

يُظهر الموقف الأخير لقادة حزب الله أن الجماعة لا تعترف بوقف إطلاق النار الذي أعلنته الولايات المتحدة، ولا ترى أمن شمال إسرائيل مضموناً ما دامت الهجمات على القرى اللبنانية مستمرة. فقد أوضح نعيم قاسم أن حزب الله لم يقدّم أي تعهد بالصمت أمام «العدوان» أو الامتناع عن الرد، فيما أعلن محمود قماطي أنه لا يوجد وقف لإطلاق النار، وأن حزب الله ما زال يدافع عن الضاحية الجنوبية لبيروت. وقبل هذه المواقف، كان إسماعيل قاآني قد حدّد الخط الرسمي لطهران، مؤكداً أن الشرط الأساسي لوقف إطلاق النار هو انسحاب إسرائيل إلى خطوط ما قبل الحرب الحالية مع إيران. ومن منظور طهران، يشكل أي اتفاق بين إسرائيل ولبنان تهديداً استراتيجياً، ليس لحزب الله وحده، بل أيضاً للعملية الإيرانية الأوسع ضد الولايات المتحدة في الخليج الفارسي. ووفق هذا التصور، يُنظر إلى ملف لبنان ومضيق هرمز باعتبارهما لعبة

ذات محصلة صفرية؛ فأي تنازل في لبنان يُعد انتصاراً للطرف المقابل في جبهة الخليج الفارسي. وقد استمرت الجولة الأخيرة من المفاوضات المباشرة بين إسرائيل ولبنان في واشنطن أكثر من ست ساعات، وكانت، وفق رواية مصادر لبنانية، قريبة من الانهيار الكامل. فقد هدد ممثل لبنان، سيمون كرم، بمغادرة المفاوضات احتجاجاً على الموقف الإسرائيلي المتشدد، ما اضطر ماركو روبيو إلى التدخل لمنع انهيار المحادثات والتوصل إلى بيان مقبول للطرفين. وتكمن أهمية هذه المفاوضات حالياً في مجرد انعقادها أكثر من مضمونها، ولا سيما في ظل معارضة حزب الله القاطعة وتهديد إيران بتوسيع الحرب في الخليج الفارسي إذا لم يتحقق وقف إطلاق النار المنشود في لبنان. تسعى إيران وحزب الله إلى فرض نوع من قواعد الاشتباك الجغرافية على الدولة اللبنانية: ألا تضرب إسرائيل الضاحية وصور وصيدا، وألا يستهدف حزب الله تل أبيب وحيفا وعكا وصفد، مع بقاء المستوطنات الحدودية الإسرائيلية أهدافاً مشروعة ما دام الوجود الإسرائيلي مستمراً في جنوب لبنان. غير أن الحكومة اللبنانية رفضت هذا الإطار، مؤكدة أن مجلس الوزراء في بيروت وحده يقرر شروط الاتفاق، وأن طهران لا ينبغي أن تكون الجهة المحددة لمساره. وتستند المفاوضات إلى فكرة إنشاء «مناطق تجريبية» ينتشر فيها الجيش اللبناني، ويُمنع كل من حزب الله والقوات الإسرائيلية من الوجود داخلها. وتشمل المرحلة الأولى عدداً من القرى جنوب نهر الليطاني، فيما تشترط إسرائيل خروج حزب الله الكامل من هذه المناطق. غير أن التفاصيل الجوهرية ما زالت عالقة: هل يُعد أي تحرك لعنصر من حزب الله عملاً عدائياً؟ وهل يتعين على الجيش اللبناني اعتقال المدنيين المرتبطين بحزب الله؟ وهل سيُسمح للسكان بالعودة؟ وهل ستنسحب إسرائيل في نهاية المسار من كامل الأراضي اللبنانية؟ ويتمثل البند الأهم في أن يؤكد البلدان أنهما لا يملكان «نية عدائية» تجاه بعضهما، وهو بند تعتبره واشنطن أساساً للانتقال نحو اتفاق سلام. وتكمن الأهمية الاستراتيجية للوضع الراهن في أن الدولة اللبنانية، رغم الإفلاس المالي وضعف الجيش واحتلال جزء من أراضيها وضغط حزب الله وتدخل إيران، بدأت كسر محرّم تاريخي يتمثل في نفي الشرعية العسكرية لحزب الله والتفاوض المباشر مع إسرائيل. وتُظهر المقارنة مع العراق أن الضغط الخارجي لنزع سلاح القوى المتحالفة مع إيران لا يؤدي بالضرورة إلى نتيجة سريعة. ففي العراق، ورغم الضغط الأميركي لنزع سلاح الميليشيات الشيعية ومنع عودة نوري المالكي إلى رئاسة الوزراء، ما زال نفوذ إيران وحلفائها قائماً في البرلمان ومؤسسات الدولة. وفي لبنان أيضاً، لا يبدو نزع سلاح حزب الله فوراً خياراً واقعياً؛ أما الحل قصير الأمد فيكمن في مسار تدريجي لانتشار الجيش اللبناني في الجنوب، وعودة أكثر من مليون نازح، وإعادة بناء السيادة الرسمية والاجتماعية للدولة على المناطق الحدودية.

https://www.haaretz.com/middle-east-news/lebanonnews/٠٥-٠٦-٢٠٢٦/

TIMES OF ISRAEL

لماذا يعتمد السلام بين إسرائيل وفلسطين على القيادة الأميركية؟

تعيش إسرائيل، بعد التطورات الأخيرة، حالة شبيهة بما شهدته بعد حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣؛ تلك الحرب التي قُتل فيها ٢٦٥٦ إسرائيلياً، وعُدّت، كما الأزمة الراهنة، نتاجاً لفشل استخباري وسياسي كبير. وبعد تلك الحرب أيضاً، اتجه الرأي العام الإسرائيلي نحو مواقف أكثر تشدداً، وبدا أنصار السلام مع مصر غير واقعيين. ومع ذلك، وبعد خمس سنوات فقط، وقّع مناحيم بيغن، الذي عُرف برفضه أي تسوية إقليمية، اتفاق

سلام مع مصر، أهم عدو عربي لإسرائيل، وتنازل عن كامل شبه جزيرة سيناء، وفكك المستوطنات الإسرائيلية فيها، في خطوة حظيت بتأييد واضح من أغلبية المجتمع الإسرائيلي. وكانت الدبلوماسية الأميركية النشطة نقطة التحول الحاسمة في هذا المسار؛ فقد نجح هنري كيسنجر، عبر وساطته بعد الحرب، في نقل مصر من المدار السوفيتي إلى المدار الأميركي، ثم مكّن جيمي كارتر، من خلال تعبئة كاملة لقدرات الرئاسة ومؤسسات الحكم الأميركية، من إبرام اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٨ بين السادات وبيغن. وتكرر النمط نفسه في السلام بين إسرائيل والأردن؛ إذ عقد جيمس بيكر، بعد حرب الخليج الأولى، مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وشكّل للمرة الأولى حواراً رسمياً بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين، وبعد أربع سنوات استطاع بيل كلينتون إنجاز معاهدة السلام الإسرائيلية ــ الأردنية بين إسحاق رابين والملك حسين. وتُظهر تجارب أخرى أيضاً أن الدبلوماسية الأميركية الحازمة قادرة على تغيير الأنظمة المأزومة، من وقف سفك الدماء في البوسنة وكوسوفو بعد تفكك يوغوسلافيا، إلى اتفاق الجمعة العظيمة في إيرلندا الشمالية. وقد استغرق نزع سلاح الجيش الجمهوري الإيرلندي سنوات، لكنه أظهر أن نزع سلاح الجماعات المسلحة، بما فيها حزب الله وحماس، يمكن أن يصبح ممكناً ضمن مسار طويل الأمد إذا دخلت الولايات المتحدة بثقل فاعل. وقد نتج فشل الولايات المتحدة في حل النزاع الإسرائيلي ــ الفلسطيني أساساً عن خطأين استراتيجيين: أولهما الاعتقاد بأن هذا النزاع يمكن حله فقط عبر تفاوض ثنائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، من دون إسناد الدول العربية؛ وهو خطأ أدى إلى إخفاقات أوسلو وكامب ديفيد وأنابوليس، لأن أي زعيم فلسطيني لا يستطيع منفرداً اتخاذ قرار نهائي في قضايا مثل القدس واللاجئين. أما الخطأ الثاني فهو عادة واشنطن القديمة في قبول مواقف الحكومات الإسرائيلية، حتى عندما عملت هذه الحكومات ضد أي حل يتضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة. وبعد حرب غزة والضم العملي للضفة الغربية، تغيّرت هذه النظرة لدى شريحة واسعة من يهود أميركا والحزب الديمقراطي، وبات أوضح من أي وقت مضى أن الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية غير ممكن من دون قيام دولة فلسطينية. وفي الوقت نفسه، تسعى أغلبية الدول العربية إلى تقليص قوة التيارات المتطرفة، ولا سيما إيران والقوى المرتبطة بها، ما يخلق فرصة نادرة لإدماج إسرائيل إقليمياً. وإذا اعترفت الولايات المتحدة، ولا سيما في مرحلة عودة الديمقراطيين إلى السلطة، بدولة فلسطين، فستكون آخر عضو دائم في مجلس الأمن يفعل ذلك، ويمكنها من هذا الموقع أن تدفع إسرائيل والفلسطينيين، بدعم عربي ودولي، نحو اتفاق. وبعد هجوم ٧ أكتوبر والدمار الواسع في غزة، اتضح أن «إدارة النزاع» لم تعد خياراً قابلاً للاستمرار. وقد أظهرت مبادرة السلام العربية منذ عام ٢٠٠٢ أن معظم الدول العربية تقريباً مستعدة للاعتراف بإسرائيل في إطار قيام دولة فلسطينية. وحتى قادة اليمين الإسرائيلي، مثل بيغن، قد يقبلون تحت ضغط ودعم أميركي وإقليمي باتفاق لم يكونوا هم من أطلقوه. وفي النهاية، فإن تغيير الحكومة الإسرائيلية ضروري لكنه غير كاف؛ ولمنع انزلاق المشروع الصهيوني إلى كارثة ثنائية القومية، ولاستعادة مكانة إسرائيل الدولية، تبدو الدبلوماسية الأميركية الحازمة والهادفة والمسنودة بأدوات ضغط ضرورة استراتيجية.

https://blogs.timesofisrael.com/why-israeli-palestinian-peace-

CSIS

زيارة شي جين بينغ إلى بيونغ يانغ؛ استعراض القيادة الصينية في المحور المناهض للغرب وترسيخ المكانة النووية لكوريا الشمالية

تأتي الزيارة الرسمية التي يقوم بها شي جين بينغ إلى بيونغ يانغ يومي ٨ و٩ يونيو ضمن سلسلة من التحركات الدبلوماسية المهمة للصين؛ فقد كان قد التقى دونالد ترامب في بكين يومي ١٤ و١٥ مايو، واستضاف فلاديمير بوتين في ٢٠ مايو. كما تمثل هذه الزيارة رداً متبادلاً على زيارة كيم جونغ أون إلى بكين في سبتمبر ٢٠٢٥، وتوفر فرصة لنقل التقييم الصيني للمحادثات الأخيرة مع الولايات المتحدة إلى زعيم كوريا الشمالية. وهذه هي الزيارة الثالثة لشي إلى كوريا الشمالية؛ إذ زارها أول مرة عام ٢٠٠٨ بصفته نائباً للرئيس، ثم عاد إليها في يونيو ٢٠١٩. ومع ذلك، ما زالت التغطية الإعلامية لدى الجانبين نمطية ورمزية وغامضة، ولا تقدم سوى معلومات محدودة عن المضمون الحقيقي للمحادثات أو واقع العلاقات بين بكين وبيونغ يانغ. ومع تصاعد الشائعات حول احتمال لقاء ترامب وكيم، طُرحت فرضية أن تكون الوساطة لترتيب نوع من الاتصال بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية ضمن جدول أعمال زيارة شي. غير أن هذا السيناريو لا يبدو مرجحاً كثيراً، لأن الصين لم تُبدِ حتى الآن استعداداً لتأييد مضمون بيان البيت الأبيض الصادر في ١٧ مايو، والذي زعم أن قادة الولايات المتحدة والصين اتفقوا على الهدف

المشترك المتمثل في «نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية». ومن المستبعد أن يوظف شي رصيداً سياسياً كبيراً لإعادة كيم إلى طاولة مفاوضات نزع السلاح النووي؛ وهي عملية ترى بكين على الأرجح أنها لن تحقق نتائج عملية تُذكر. وعلى المستوى الأوسع، تهدف الصين إلى إظهار دور نشط ومبادر على الساحة الدولية، ولا سيما ضمن مجموعة القوى السلطوية التعديلية التي تضم الصين وروسيا وإيران وكوريا الشمالية. كما يمكن توظيف هذه الزيارة لترسيخ صورة تراجع النفوذ العالمي للولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن الدافع الرئيسي لبكين ليس بالضرورة مواجهة فورية لتزايد النفوذ الروسي على كوريا الشمالية؛ فمن منظور كيم، لا تشكل العلاقة الوثيقة مع موسكو وتحسين العلاقات مع بكين خياراً صفرياً، بل جزءاً من استراتيجية أوسع لتطبيع تدريجي لمكانة كوريا الشمالية كقوة نووية. وبالنسبة إلى بيونغ يانغ، يساعد اللقاء مع شي على تعزيز رسالة مفادها أن كوريا الشمالية قادرة على تثبيت موقعها الدولي من دون العودة إلى الحوار مع واشنطن أو سيول. وقد منحت العلاقات الوثيقة مع روسيا، وحاجة موسكو المستمرة إلى القوى البشرية والمعدات الكورية الشمالية في حرب أوكرانيا، وعودة التجارة بين الصين وكوريا الشمالية إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا، كيم ثقة أكبر. فمنذ فشل مفاوضات ٢٠١٩ في تثبيت وضعه النووي، أصبح أكثر حذراً في الدبلوماسية؛ تجاهل ما تبقى من الولاية الأولى لترامب، ولم يتجاوب خلال سنوات إدارة بايدن الأربع، كما بقي غير مستجيب لمحاولات إدارة ترامب الثانية. ومع ذلك، فإن الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية ليست متوقفة إلى الأبد بالضرورة. تستطيع واشنطن تصميم صيغة حوار تتجاوز مؤقتاً ملف نزع السلاح النووي الصعب، وتخفض توترات السنوات الأخيرة، وتفتح المجال لمفاوضات لاحقة. مثل هذا النهج يتيح لترامب ادعاء تحقيق تقدم في العلاقات مع كوريا الشمالية، ويتماشى مع رغبة رئيس كوريا الجنوبية لي جاي ميونغ في استئناف الحوار الأميركي ــ الكوري الشمالي وإحياء العلاقات بين الكوريتين. لكن دوافع كيم للعودة إلى طاولة التفاوض تبقى محدودة؛ فروسيا قادرة على تلبية احتياجاته الاقتصادية والعسكرية العاجلة، وزيادة التجارة مع الصين توفر طريقاً لخروج تدريجي من العزلة. كما أن واشنطن وسيول لا تملكان سبباً فورياً لتقديم تنازلات مسبقة، مثل تخفيف العقوبات. وفي سيول، ورغم أن الضغوط الداخلية قد تدفع الحكومة إلى البحث عن إنجاز كبير مع بيونغ يانغ، فإن النهج الغالب حالياً يجمع بين البراغماتية والشك في جدوى مثل هذه المجازفة، فيما يواجه ترامب ملفات داخلية وخارجية متعددة، ويبدو متشائماً حيال إمكانية التوصل إلى اتفاق مع كيم.

https://www.csis.org/analysis/previewing-xi-jinpings-visit-

FOREIGN AFFAIRS

الكلفة الخفية للوصول العسكري الأميركي؛ كيف جعلت القواعد الخارجية الحرب على إيران ممكنة؟

FOREIGN AFFAIRS

أحد العوامل الأقل حضوراً في قراءة حرب الولايات المتحدة مع إيران لا يتعلق فقط بوضع البرنامج النووي الإيراني أو بمصير الحكم في طهران، بل بالقدرة العملياتية الأميركية على شن حرب على مسافة تتجاوز ٦٠٠٠ ميل من حدودها. فقد استطاعت الولايات المتحدة بدء هذه الحرب لأن شبكة واسعة من القواعد والمسارات اللوجستية وتصاريح الوصول في دول متعددة حوّلت البعد الجغرافي من عائق استراتيجي إلى مسألة قابلة للإدارة. غير أن هذه القدرة، رغم ما تمنحه من تفوق عسكري عالمي، تزيد أيضاً خطر اتخاذ قرارات أسهل لخوض حروب مكلفة وغير مضمونة النتائج. نظرياً، حتى الجيوش القوية تواجه في إسقاط القوة بعيداً قيدين أساسيين: محدودية مدى أنظمة السلاح وصعوبة دعم جبهة نائية؛ فالطائرات تحتاج إلى التزود بالوقود، والطاقم إلى الراحة، والدبابات والطائرات إلى قطع غيار، والقوات إلى الغذاء والماء والذخيرة والعلاج والإخلاء. وكلما زادت المسافة بين مخازن الدعم وساحة المعركة، طالت خطوط الإمداد وارتفعت كلفتها. وقد عالجت واشنطن هذه المشكلة عبر امتلاك قواعد أو استخدامها في نقاط استراتيجية، والاستثمار في أنظمة بعيدة المدى، والأهم الحصول على وصول زمن الحرب إلى أراضي دول أخرى. ولهذا النمط سوابق

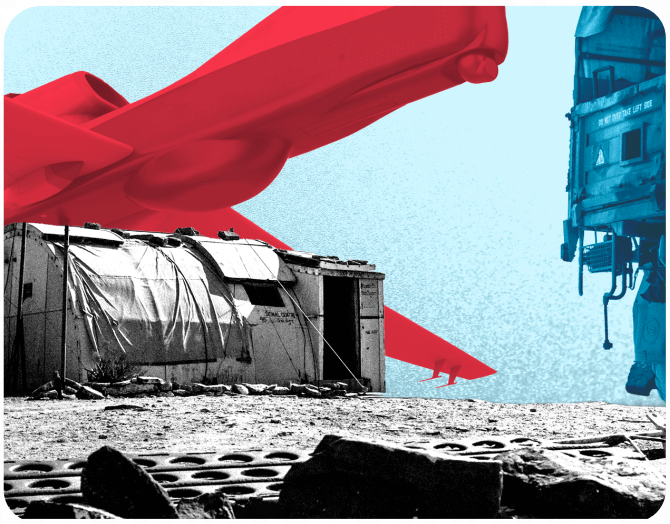

طويلة: أتاح أوزبكستان عام ٢٠٠١ نشر قوات عمليات خاصة أميركية لمهاجمة أفغانستان، ولعبت باكستان دوراً لوجستياً واستخبارياً مهماً؛ وانطلقت حرب العراق عام ٢٠٠٣ من الكويت ودخلت قوات خاصة غرب العراق عبر الأردن؛ وفي عملية ١٩٨٦ ضد ليبيا أقلعت الطائرات الأميركية من قواعد في بريطانيا. وفي الحرب الأخيرة مع إيران، تكرر المنطق نفسه عبر سماح دول مضيفة بنقل القوات، وتزويد السفن بالوقود، ودعم حاملات الطائرات، وانطلاق المقاتلات من أراضيها ضد أهداف إيرانية. في فبراير، نفذت الولايات المتحدة أكبر تموضع عسكري لها في الشرق الأوسط منذ غزو العراق عام ٢٠٠٣؛ إذ نُقلت مئات الطائرات من قواعد أميركية وأوروبية، بدعم طائرات شحن وتزويد بالوقود، إلى قاعدة موفق السلطي في الأردن، ثم وُزعت في أنحاء المنطقة. وانطلقت مقاتلات «إف-٢٢» و«إف-٣٥» من العديد في قطر والظفرة في الإمارات، فيما عملت طائرات أخرى من البحرين والأردن والسعودية، ونشطت قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع من الكويت والإمارات. وبحرياً، عملت حاملتا الطائرات أبراهام لينكولن وجيرالد فورد في المياه الدولية بحر العرب، لكن كفاءتهما اعتمدت على موانئ توفر الوقود والذخائر والقطع والصيانة؛ وحتى بعد تضرر جيرالد فورد بحريق، نُقلت إلى المنشآت البحرية الأميركية في خليج سودا في كريت للإصلاح. مع ذلك، لا يكون الوصول في زمن الحرب مضموناً دائماً؛ فقد رفضت تركيا عام ٢٠٠٣ فتح جبهة شمالية ضد العراق، وأغلقت باكستان عام ٢٠١١ الطريق البري من كراتشي إلى أفغانستان. وفي الحرب مع إيران، قيّدت إسبانيا الوصول إلى قاعدتي روتا ومورون ثم مجالها الجوي، واتخذت فرنسا، بحسب ترامب، إجراءً مشابهاً، ورفضت إيطاليا هبوط قاذفات أميركية في سيغونيلا، بينما سمحت تركيا فقط بأنشطة باتريوت وأواكس لحماية مجالها الجوي لا لعمليات هجومية ضد إيران. والكلفة الأساسية للدول المضيفة هي تحولها إلى جزء من ساحة المعركة؛ فقد أطلقت إيران أكثر من ٥٠٠٠ صاروخ وطائرة مسيّرة على أهداف إقليمية، مستهدفة قواعد وبنى مرتبطة بالعمليات الأميركية، من قاعدة الأمير سلطان وعلي السالم ومعسكر بورينغ إلى العديد ومنشآت الدعم البحري في البحرين وموانئ الدقم وصلالة، فيما اعترضت الإمارات وحدها قرابة ٣٠٠٠ هجوم. وكان هدف طهران تعطيل العمليات الأميركية ودفع المضيفين إلى طرد القوات الأميركية؛ وقد تحقق الأول جزئياً، وفشل الثاني. وتتجاوز الدلالة الخليج الفارسي؛ ففي دفاع محتمل عن تايوان، ستحتاج واشنطن إلى قواعد في أستراليا واليابان والفلبين وكوريا الجنوبية، لكن هذه الدول ستحسب خطر الصواريخ الصينية. وإذا قيّدت الحكومات مستقبلاً الوصول الحربي، فقد يتراجع مدى الاستعراض العسكري الأميركي عالمياً؛ وقد يكون ذلك نهاية لنمط من الهيمنة العسكرية بعد الحرب، وربما عائقاً مفيداً يقلل اندفاع واشنطن نحو حروب غير محسوبة.

https://www.foreignaffairs.com/iran/iran-and-hidden-cost-wartime-

FOREIGN POLICY

أوكرانيا وتحول ميزان الحرب؛ الصمود والطائرات المسيّرة والدعم الأوروبي في مواجهة الاستنزاف الروسي

بعد أربع سنوات على بدء الغزو الروسي، تراجعت بصورة جدية رواية عدم قابلية موسكو للهزيمة في حرب أوكرانيا. والمثال الرمزي على ذلك هو خاركيف؛ حيث تحولت المدرسة المتخصصة رقم ١٣٤ في ٢٧ فبراير ٢٠٢٢ إلى ساحة معركة استمرت ١٣ ساعة بين القوات الأوكرانية والشرطة والمتطوعين المدنيين والوحدات الخاصة الروسية. قُتل معظم الجنود الروس المتمركزين في المدرسة، ودُمّر المبنى، وفشلت محاولة موسكو للسيطرة السريعة على ثاني أكبر مدينة في أوكرانيا. ومنذ ذلك الحين، ظلت خاركيف ومحيطها تحت القصف الروسي المستمر، وقُتل

عدة آلاف من المدنيين في المنطقة، غير أن استمرار الحياة اليومية والتعليم والتسوق والحضور الاجتماعي للسكان ما زال يمثل شكلاً من أشكال المقاومة المدنية. وتتمثل الحجة الرئيسية لهذا التحليل في أن حرب بوتين تتجه نحو الفشل؛ ليس فقط بسبب المقاومة الاجتماعية للأوكرانيين، بل أيضاً نتيجة التحول العميق في القدرات الدفاعية والتكنولوجية لأوكرانيا. ويقول مسؤولون أوكرانيون إن الدفاعات الجوية للبلاد تعترض الآن بانتظام ما بين ٨٠ و٩٠ في المئة من الطائرات المسيّرة والصواريخ الروسية. ومع ذلك، تبقى الكلفة البشرية باهظة؛ فبحسب أرقام الأمم المتحدة، قُتل في شهر أبريل وحده ما لا يقل عن ٢٣٨ مدنياً، وأُصيب ١٤٠٤ آخرون، وهو أعلى رقم شهري منذ يوليو ٢٠٢٥. وعلى الجبهة البرية أيضاً، تواجه روسيا خسائر فادحة وتقدماً محدوداً؛ إذ أعلنت القوات الأوكرانية أنها قتلت أو أصابت بجروح خطيرة أكثر من ٣٥ ألف عسكري روسي في أبريل، وهو أعلى رقم شهري في الحرب، كما تجاوزت الخسائر الروسية في أيام كثيرة من مايو ألف عنصر يومياً. وتقدّر السلطات الأوكرانية مجموع القتلى والمصابين بإصابات خطيرة في صفوف روسيا منذ بداية الغزو بأكثر من ١/٣ مليون شخص، فضلاً عن خسارة موسكو معدات تقدر بنحو ٥٠٠ مليار دولار، بينها أكثر من ١٠ آلاف دبابة و٢٥ ألف مركبة مدرعة و٣٠ ألف منظومة مدفعية. كما فشل الهجوم على «حزام الحصون» الدفاعي الأوكراني في دونيتسك، واستعادت أوكرانيا منذ نهاية يناير أكثر من ٤٨٠ كيلومتراً مربعاً، أي ما يعادل ١٨٥ ميلاً مربعاً، من الأراضي. العامل الأهم في هذا التحول هو ثورة الطائرات المسيّرة الأوكرانية. فقد وسّعت الطائرات الرخيصة والكثيفة من نوع الرؤية من منظور الشخص الأول منطقة الموت إلى أكثر من ١٠ أميال على جانبي خطوط القتال، وجعلت كل جندي أو مركبة عرضة للرصد والتدمير. وتستهدف طائرات «بابا ياغا»، بما فيها «فامباير» و«كازان»، الدبابات والمواقع الروسية. وارتفع إنتاج أوكرانيا من المسيّرات من ٢٠٠٠ فقط قبل الحرب إلى أكثر من ٤ ملايين طائرة في عام ٢٠٢٥، فيما تستهدف إنتاج ٧ ملايين طائرة في عام ٢٠٢٦. كما تختبر أوكرانيا مسيّرات ذاتية التشغيل، وأسراباً مسيّرة قائمة على الذكاء الاصطناعي، وروبوتات أرضية، ومنظومات ليزرية مضادة للمسيّرات؛ إلى حد أن زيلينسكي قال إن موقعاً للعدو جرى الاستيلاء عليه للمرة الأولى بواسطة روبوتات غير مأهولة فقط. وفي البحر، أخرجت المسيّرات البحرية الأوكرانية عملياً الأسطول الروسي في البحر الأسود من الحرب، وهي تستهدف الآن «أسطول الظل» من ناقلات النفط والغاز التي تلتف على العقوبات حتى في البحر المتوسط. وفي عمق الأراضي الروسية، رفعت الهجمات الأوكرانية على البنية التحتية للطاقة والمراكز اللوجستية والإنتاج العسكري الكلفة الاقتصادية للحرب. وفي المقابل، يتواصل الدعم الأوروبي والآسيوي، من إرسال صواريخ باتريوت الاعتراضية والمسيّرات الاعتراضية الألمانية، إلى الشراكات الدفاعية لعشر سنوات مع بعض دول الخليج، والتعاون في إنتاج المسيّرات مع ألمانيا وهولندا، وإقرار قرض أوروبي بقيمة ١٠٥ مليارات دولار بعد إخفاق فيكتور أوربان. وفي الوقت نفسه، توصف سياسة إدارة ترامب بأنها تراجع عن دعم أوكرانيا وضغط على كييف لقبول الشروط الروسية، بما يتعارض مع الالتزام الأمني الأميركي في مذكرة بودابست عام ١٩٩٤. والخلاصة أن أوكرانيا لم تعد ملفاً للمساعدات، بل أصبحت لاعباً مبتكراً ومقاوماً وصاحب خبرة ميدانية في الحرب الحديثة؛ ولذلك فإن مصير هذه الحرب لا يرتبط بحدود روسيا وأمن أوروبا فحسب، بل بمستقبل النظام الديمقراطي ومواجهة السلطوية.

https://foreignpolicy.com/٠٥/٠٦/٢٠٢٦/ukraine-russia-war-putin-zelensky-

LE MONDE

إريك زمور يستعد لمحاولته الثانية نحو قصر الإليزيه؛ إعادة تشكيل اليمين المتطرف الفرنسي قبل انتخابات ٢٠٢٧

عاد إريك زمور، وجه اليمين المتطرف في فرنسا، منذ مطلع مايو إلى مركز المشهد داخل حزب «استرداد»، وبدا واضحاً أنه يهيئ الأرضية لترشحه الثاني في الانتخابات الرئاسية. وتأتي هذه العودة في وقت كانت فيه سارة كنافو، شريكته السياسية والشخصية، قد خلقت، عبر حملتها البارزة في انتخابات بلدية باريس، انطباعاً بأنها قد تصبح المرشحة الرئيسية للحزب. غير أن زمور، المعروف بسوابقه في تبني مواقف صريحة معادية للنساء، والذي سبق أن قال إن النساء «لا يجسدن القوة» وإن «السلام والإجماع والتسوية» قيم نسائية، استعاد زمام المبادرة مجدداً. وقد أعلنت كنافو في الظاهر ولاءها لزمور، وقالت إنها ترغب في ترشحه وترى أن مهمتها هي إعداد أفضل برنامج ممكن، لكنها في دوائر أكثر خصوصية كانت قد أشارت إلى أن الثنائي السياسي في أقصى اليمين سيقرر في يوليو، بناءً على نتائج استطلاعات الرأي، أيهما سيكون المرشح. ورغم هذا الالتباس، باتت الأجواء الداخلية للحزب تميل تقريباً لصالح زمور؛ إذ يجادل المسؤولون الحزبيون بأنه أكثر شهرة، وأن استطلاعات الرأي لا تظهر فارقاً معنوياً بينه وبين كنافو، وبالتالي لا يوجد سبب يدفعه إلى الانسحاب. وفي أوساط المقربين من الحزب، يوصف زمور بأنه «شديد الحماسة» ومصمم، فهو يرى في احتمال منافسة مارين لوبان فرصة للثأر السياسي، كما يرحب بمواجهة جوردان باردیلا بسبب الخلافات المضمونية معه. ولا يستبعد بعض المقربين من كنافو إمكان تبدل الأدوار في الخريف، ولا سيما إذا عزز كتابها الجديد حول خفض النفقات العامة، والمقرر صدوره في سبتمبر، موقعها في الرأي العام. ومع ذلك، فإن التوقع الغالب حالياً هو أن تتولى إدارة حملة زمور وأن تصبح أبرز أوراقه السياسية. ويعاني حزب «استرداد» منذ يونيو ٢٠٢٤ من تآكل كبير؛ فمن بين نوابه الأوروبيين الخمسة المنتخبين، غادر أربعة الحزب، كما انضم عدد كبير من المسؤولين المحليين إلى حزب ماريون ماريشال أو إلى شبكات أخرى. وتلقى الحزب ضربة أخرى في مارس، حين انسحبت كنافو، بعد حصولها على ١٠٫٤ في المئة من الأصوات وبلوغها بصعوبة الدور الثاني في انتخابات بلدية باريس، لصالح منافستها اليمينية رشيدة داتي من دون التشاور مع شركائها في القائمة. وقد جاء هذا القرار، الذي اتُّخذ بعد محادثة مع فانسان بولوريه، ضمن استراتيجية توحيد اليمين واليمين المتطرف، لكنه أربك أنصار كنافو ولم يكن كافياً لإنقاذ فرص اليمين في باريس. وبعد الانتخابات البلدية، حاولت كنافو الحفاظ على المبادرة السياسية عبر طرح «مشاورة عامة» لبناء «برنامج من أجل فرنسا»، غير أن المشروع لم يتجاوز عملياً اجتماعاً محدوداً على هامش البرلمان الأوروبي. ولم تكن الفرق الرسمية المعنية ببرنامج انتخابات ٢٠٢٧ على علم بهذه الخطوة، في حين يؤكد جناح زمور أن ٤٥ مجموعة عمل كانت تعرض عليه برامجها أسبوعياً طوال العامين الماضيين. وفي الواقع، تمثل هذه الاجتماعات إحدى العلامات القليلة المتبقية على الحياة التنظيمية لحزب لم تعد لجنته التنفيذية تجتمع بانتظام. وما زالت كنافو تسعى إلى تعديل صورتها الراديكالية، بل أبدت في لقاءات خاصة تردداً بشأن البقاء في مجموعة «أوروبا الأمم ذات السيادة» البرلمانية، المؤلفة من أحزاب موالية لروسيا ومعادية للأجانب، إلا أن الخروج منها يعني خسارة موارد مالية مهمة لفريقها. في المقابل، لم يتراجع زمور عن لغته الراديكالية؛ فهو يتحدث في المقدمات الجديدة لأعماله عن «يقظة الغرب»، ويحدد التهديدات الرئيسية في دخول ملايين الأشخاص من الثقافة العربية ــ الإسلامية، وصناعة الصين، ولوبيات مناهضة العنصرية ومجتمع الميم، والعولمة العدمية. لذلك يبدو زمور مستعداً للعودة إلى المنافسة السياسية، لكنه سيحتاج إلى الموازنة بين راديكاليته الثابتة والاستراتيجية الأكثر اعتدالاً التي تمثلها كنافو، وهي استراتيجية تقول إن «استرداد ٢٠٢٦» لم يعد الحزب الاستفزازي نفسه الذي ظهر عام ٢٠٢١.

https://www.lemonde.fr/en/politics/article/.٥/.٦/٢.٢٦/ever-

LE MONDE

رسالة زيلينسكي إلى بوتين؛ عملية نفسية أوكرانية لاستهداف النخب الروسية المنهكة من الحرب

Le Monde

تبدو مبادرة فولوديمير زيلينسكي لإرسال رسالة إلى فلاديمير بوتين أكثر من محاولة بسيطة لفتح باب التفاوض؛ فهي خطوة محسوبة تستهدف نقاط الضعف السياسية والعسكرية والاقتصادية والنفسية لموسكو. وقد أُرسلت الرسالة في ٤ يونيو، قبيل خطاب بوتين في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي، وبدت ظاهرياً كاقتراح لإنهاء الحرب وعقد لقاء في مكان محايد مثل سويسرا أو تركيا أو إحدى الدول العربية؛ لكنها في الواقع كانت موجّهة بالأساس إلى النخب الروسية،

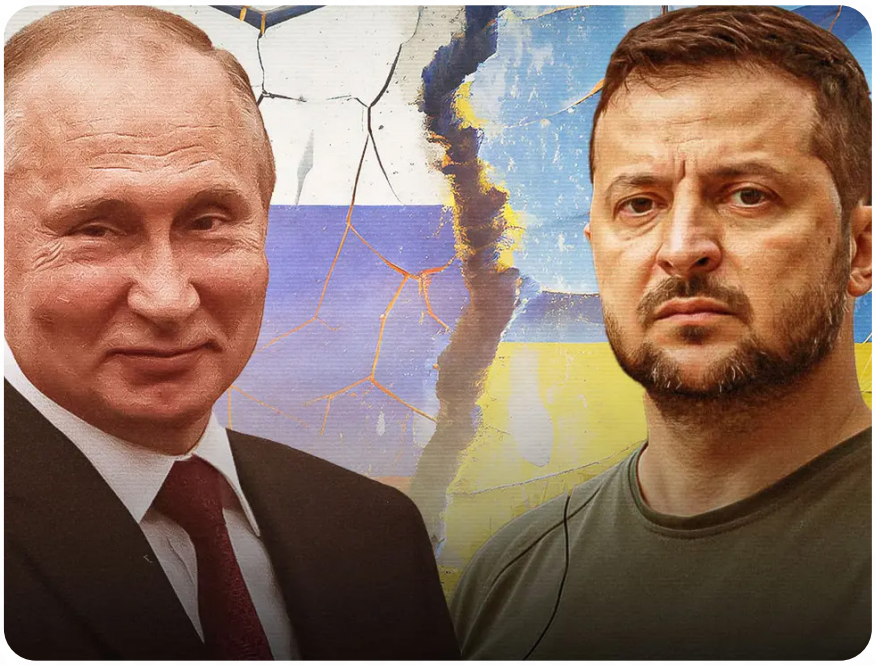

والرأي العام المتعب من الحرب، والشركاء الغربيين لأوكرانيا. كما تضمن اقتراح زيلينسكي حضور الولايات المتحدة وأوروبا في مسار الحوار. وجاء رد بوتين أولاً بدعوة زيلينسكي إلى موسكو، ثم بانتقاد لهجة الرسالة «الحادة»، مؤكداً أنه لا يرى «حالياً سبباً» لعقد مثل هذا اللقاء ما لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي منسجم مع أهداف روسيا. وكان الهدف الرئيسي للرسالة إظهار صورة أوكرانيا التي لم تنهَر بعد أربع سنوات من حرب قاسية، بل باتت قادرة على تحدي موسكو. ومن خلال الإشارة إلى التباطؤ الملحوظ في الهجمات الروسية على الجبهة وتزايد التهديدات في عمق الأراضي الروسية، سعى زيلينسكي إلى تقويض رواية التفوق الروسي المحتوم. فقبل ساعات قليلة من إرسال الرسالة، نفذ الجيش الأوكراني هجوماً بطائرة مسيّرة على سانت بطرسبرغ، مظهراً أن الجيل الجديد من المسيّرات الأوكرانية قادر على قطع أكثر من ١٠٠٠ كيلومتر. وكتب زيلينسكي أن هذه المسافة «ليست حد قدراتنا»، واصفاً روسيا بأنها قوة في طور التراجع، لم تكن لتستطيع مواصلة الحرب من دون مساعدة كوريا الشمالية، وباتت معتمدة على حلفاء مثل الصين.وتواجه هذه الرسالة، بصورة غير مباشرة، تصور دونالد ترامب القائل إن روسيا تمتلك تفوقاً طبيعياً بسبب اتساعها الجغرافي. فقبل أن تعيد الولايات المتحدة تركيزها على الشرق الأوسط عقب حرب إيران، كان ترامب يسعى إلى فرض سلام يقوم عملياً على تنازلات إقليمية أوكرانية. وفي أواخر عام ٢٠٢٥، طُرحت خطة سلام عكست كثيراً من المطالب الروسية. أما الآن، فيحاول القادة الأوروبيون إخراج المبادرة الدبلوماسية من الاحتكار الأميركي. فقد أكد إيمانويل ماكرون في ٥ يونيو أن الأوكرانيين أثبتوا «بقوة وشجاعة» خطأ التوقعات بانهيارهم، وأن اقتراح تسليم دونيتسك والدونباس بالكامل لروسيا لم يعد مطروحاً. كما يُنتظر أن يبحث قادة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا مع زيلينسكي في لندن مسألة «السلام العادل والدائم». وعلى المستوى الداخلي الروسي، تسعى رسالة زيلينسكي إلى التأثير في ثلاث فئات رئيسية: النخب الاقتصادية، والمهنية، والبيروقراطية. فهو يقدم بوتين، البالغ ٧٣ عاماً، بوصفه قائداً أسير الماضي، منهكاً وقلقاً بعد ربع قرن في السلطة، ويحاول إعادة تنشيط ذاكرة المعارضة السياسية داخل روسيا. كما استند زيلينسكي إلى معطيات استخبارية للقول إن بوتين يعتزم مواصلة الحرب حتى عامي ٢٠٢٧ و٢٠٢٨. وخاطب العائلات الروسية المنتظرة أخبار أبنائها، مشيراً إلى الخسائر الثقيلة للجيش الروسي، ومؤكداً أن عدد القتلى والمصابين بجروح خطيرة في مايو تجاوز مجدداً ٣٠ ألفاً، وأن هذا المستوى من الخسائر يتكرر شهراً بعد شهر. ولن تُحدث هذه الرسالة وحدها تمرداً داخلياً، لكنها قد تزرع الارتباك بين النخب والقادة العسكريين الروس، ولا سيما مع تزايد مؤشرات التعب الاجتماعي والسياسي في روسيا. وفي ختامها، حذر زيلينسكي بوتين من أنه إذا لم يقتنع شخصياً بضرورة إنهاء الحرب، فإن أوكرانيا ستقاتل من أجل البقاء، بينما سيضطر بوتين إلى القتال بقسوة أكبر لا من أجل روسيا، بل من أجل بقائه الشخصي. وتستند رسالته النهائية إلى خبرة تاريخية روسية: «حين تتعب روسيا، يأتي التغيير».

https://www.lemonde.fr/en/international/article/٠٦/٠٦/٢٠٢٦/by-writing-to-

RT

الانتخابات الأرمنية واستخدام الورقة المناهضة لروسيا؛ باشينيان بين الوعد الأوروبي وأزمة قره باغ

تستعد أرمينيا، وهي دولة صغيرة حبيسة البر وواقعة في الفضاء ما بعد السوفيتي، وترتبط بروسيا بعلاقات اقتصادية وإنسانية واسعة، لانتخاب برلمان جديد. ويسعى نيكول باشينيان، رئيس الوزراء وزعيم حزب «العقد المدني»، إلى تمديد بقائه في السلطة، واعداً بمستقبل مزدهر عبر الاندماج مع الاتحاد الأوروبي، ومتهماً خصومه بالارتهان لروسيا. ولا يتمحور التنافس حول السياسة الداخلية فحسب، بل حول الموقع الجيوسياسي لأرمينيا بين روسيا والغرب وإيران وتركيا وجمهورية أذربيجان وجورجيا. ففي عام ٢٠٢٦، تبدو أرمينيا أصغر من بلجيكا، ويبلغ عدد سكانها داخل البلاد نحو ٣ ملايين نسمة، فيما يفوق عدد الأرمن في الشتات عدد المقيمين في الداخل، ولا سيما في الولايات المتحدة بنحو ١/٥ مليون، وفي روسيا بنحو ٢/٥ مليون أرمني. وما زالت روسيا أكبر شريك لأرمينيا في الاستيراد والتصدير، كما أن البلدين، رغم رغبة يريفان في الابتعاد عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي، تمتعا لسنوات بإمكانات السفر والعمل والإقامة من دون تأشيرة. في المقابل، تحاول بروكسل إعادة تعريف ارتباط أرمينيا بروسيا باسم الحرية والمستقبل الأوروبي، غير أن هذا المسار، من منظور واقعي، يبدو محاولة لتقليص نفوذ موسكو في القوقاز. وكان باشينيان صحافياً تحول في العقد الأول من الألفية إلى ناشط معارض، قبل أن يصل إلى رئاسة الوزراء عام ٢٠١٨ عبر احتجاجات الشارع. وقد حصل ائتلافه في العام نفسه على أكثر من ٧٠ في المئة من الأصوات، لكن حصة حزبه تراجعت في الانتخابات المبكرة عام ٢٠٢١ إلى أقل من ٥٤ في المئة، رغم أنها بقيت كافية لتشكيل حكومة أغلبية. ومنذ ذلك الحين، واجهت أرمينيا أزمات متتالية، من الهزيمة في النزاع بالوكالة مع جمهورية أذربيجان، إلى احتجاجات واسعة ضد الحكومة، وصولاً إلى الصدام مع الكنيسة الرسولية الأرمنية التي اتهمها باشينيان بالتخطيط لانقلاب. وتتمثل بؤرة الأزمة في ناغورنو كاراباخ، وهي منطقة داخل أراضي جمهورية أذربيجان كانت تاريخياً ذات أغلبية أرمنية. وبعد عقود من التوتر والدعم غير الرسمي من يريفان للجمهورية المعلنة ذاتياً في كاراباخ، استعادت باكو السيطرة الكاملة على المنطقة، وبدأت موجة نزوح الأرمن نحو أرمينيا. ويقدم باشينيان هذا التطور باعتباره تفكيكاً لعقدة العلاقة مع أذربيجان، لكنه بالنسبة إلى كثير من الأرمن يمثل خسارة عاطفية وهوياتية عميقة. ففي عام ٢٠٢٣، وصف المنطقة أكثر من مرة بأنها جزء من أذربيجان، ثم سعى لاحقاً إلى تحميل موسكو مسؤولية التداعيات، في حين كانت روسيا ترى أن مهمة قوات حفظ السلام التابعة لها محدودة، وأن اعتراف حكومة أرمينيا بسيادة باكو أزال أي أساس لتدخل عسكري روسي. ورغم الضغوط، لا يبدو سقوط حكم باشينيان محسوماً، لأن المعارضة مشتتة. ويشارك في الانتخابات ١٨ حزباً وائتلافاً، وتتمثل القوى المعارضة الرئيسية في «أرمينيا القوية» المرتبطة بسامفيل كارابيتيان، و«تحالف أرمينيا» بقيادة روبرت كوتشاريان، و«أرمينيا المزدهرة» بقيادة غاغيك تساروكيان، وهي قوى تدافع جميعها عن علاقات ودية أو محايدة على الأقل مع روسيا. وتبدي موسكو عدم ثقة واضحاً بباشينيان، متهمة إياه بالتقرب من الاتحاد الأوروبي حفاظاً على السلطة. وقد حذرت روسيا من أن الاندماج الأوروبي قد يهدد وصول أرمينيا الحر إلى السوق الروسية، والطاقة الرخيصة، وامتيازات العمال المهاجرين، ومزايا أخرى. وفي المقابل، أعد الاتحاد الأوروبي حزمة دعم بقيمة ٥٠ مليون يورو، أي ما يعادل ٥٨ مليون دولار، لمواجهة ما يسميه «الضغط الاقتصادي الروسي»، وهو مبلغ لا يتجاوز نحو ١ في المئة من حجم التبادل التجاري السنوي بين أرمينيا وروسيا. وتُظهر استطلاعات الرأي تقدم حزب باشينيان، لكن عدد الناخبين المترددين مرتفع. ومن بين أقل من ٢/٥ مليون ناخب مؤهل، قال ٧٦/٧ في المئة في أحد الاستطلاعات إنهم سيشاركون حتماً أو على الأرجح، ما يعكس حساسية هذه الانتخابات لمستقبل البلاد الجيوسياسي.

https://www.rt.com/russia/-٦٤١.٣٦armenian-parliamentary-election-

FDD

المهمة الجديدة لتوم باراك في سوريا والعراق؛ مسعى واشنطن لتوحيد إدارة أزمات بلاد الشام وبلاد الرافدين

في ٣١ مايو، أعلن رئيس الولايات المتحدة تعيين توم باراك، سفير الولايات المتحدة، مبعوثاً رئاسياً خاصاً لشؤون سوريا والعراق. وجاء هذا القرار في وقت كانت فيه مهمته السابقة مبعوثاً خاصاً إلى سوريا تقترب من نهايتها، وبالتزامن مع إعلان الحكومة السورية عن محادثة بين أحمد الشرع ورئيس الولايات المتحدة. وتعكس هذه التطورات دخول العلاقات الأميركية ــ السورية مرحلة جديدة، تتمحور حول إعادة الإعمار، وجذب الاستثمارات، والانتقال السياسي، وإعادة ضبط الدور

الإقليمي لسوريا. وكان باراك قد تولى ملف سوريا للمرة الأولى في مايو ٢٠٢٥، بعد سقوط نظام الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤، ضمن إطار العلاقات الجديدة بين واشنطن ودمشق. وفي تلك المرحلة، كان أحمد الشرع قد عُيّن رئيساً انتقالياً لسوريا. وقد التقى رئيس الولايات المتحدة الشرع في السعودية في مايو ٢٠٢٥، ثم اجتمع الطرفان مجدداً في البيت الأبيض في نوفمبر ٢٠٢٥، بالتزامن مع إعلان انضمام سوريا إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لهزيمة داعش. واستمرت الاتصالات بين الجانبين، حتى إن إرسال شحنة من العطور التي تحمل علامة ترامب التجارية إلى الشرع في منتصف مايو ٢٠٢٦ حظي باهتمام بوصفه جزءاً من الرمزية في علاقات الطرفين.

وكان من المقرر أن تنتهي مهمة باراك السابقة في أواخر مايو، لأن هذا النوع من المهام يمتد ستة أشهر ولا يمكن تمديده إلا مرة واحدة، غير أن دوره توسع الآن ليشمل سوريا والعراق معاً. ويقوم منطق هذا التعيين على النظر إلى العراق وسوريا وتركيا بوصفها محوراً استراتيجياً للاستقرار المستدام في الشرق الأوسط، وعلى حاجة واشنطن إلى نقطة اتصال واحدة، منسجمة وذات أدوات ضغط، قادرة على العمل بما يتجاوز الانقسامات القبلية والدينية والطائفية. وفي اتصال ٣١ مايو، شدد الشرع على ضرورة استمرار الدعم الدولي لسوريا في مرحلة إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي، واعتبر رفع العقوبات المتبقية خطوة أساسية لإنعاش الاقتصاد السوري وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين. كما أكد أهمية تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار في سوريا. وفي المقابل، عبّر الجانب الأميركي عن اهتمامه بمتابعة التطورات في سوريا والمنطقة، وشدد على أهمية الحفاظ على الاستقرار ودعم مسار إعادة الإعمار والتعافي السوري. كما طُرح ملف الأمن الإقليمي في هذا الاتصال، من دون إعلان تفاصيل محددة حول محاوره الأمنية. وتواجه سوريا في الوقت نفسه عدة مسارات إقليمية مهمة؛ إذ أدى تصاعد التوترات المرتبطة بإيران إلى تغيير مسارات الطيران فوق سوريا، وإلى انتقال جزء من تجارة الطاقة القادمة من العراق عبر الأراضي السورية. كما اتخذت حكومة دمشق موقفاً واضحاً في إدانة الهجمات الإيرانية في المنطقة، بما في ذلك الهجوم على الكويت في ١ يونيو. وداخلياً، ما زالت دمشق تواجه ملف دمج قوات سوريا الديمقراطية في البنى الأمنية الجديدة، واحتواء التهديدات الإرهابية. ووفق خريطة الطريق في مارس ٢٠٢٥ واتفاق أواخر يناير ٢٠٢٦، ينبغي دمج هذه القوات في القوات الأمنية السورية الجديدة. كما يبين تقرير الرقابة الخاص بعملية «العزم الصلب» للفترة من يناير إلى مارس ٢٠٢٦ أن الهدف الأميركي الحالي في سوريا هو تعزيز علاقة ثنائية هدفها المشترك القضاء على بقايا داعش. وإلى جانب ذلك، تسعى واشنطن إلى صياغة شراكة دفاعية مع سوريا، قد تشمل تحسين القيادة والسيطرة لدى القوات السورية، وتأمين الحدود، ومكافحة تسلل الإرهابيين وتهريب المخدرات والسلاح، وإدارة حركة النازحين إلى داخل سوريا وخارجها. وبذلك، فإن المهمة الجديدة لباراك ليست دبلوماسية فحسب، بل تمثل جزءاً من جهد أميركي أوسع لإعادة تعريف البنية الأمنية للعراق وسوريا ومحيطهما.

https://www.fdd.org/analysis/٢٠٢٦/٠٦/٠٢/us-syria-envoy-barrack-tapped-

الخلاصة والتحليل الخبير

تضع مجموعة التحليلات النخبوية ومراكز الفكر الأخيرة حول الشرق الأوسط وأوراسيا والحروب المحيطة بهما أمام المتلقي الشرق أوسطي صورة مشتركة وجديرة بالتأمل: فقد دخل النظام الإقليمي مرحلة تتداخل فيها، أكثر من أي وقت مضى، الحدود بين الحرب والسلام، والدولة والفاعل غير الدولتي، والدبلوماسية والإكراه العسكري، وأمن الطاقة والأمن الجيوسياسي. في هذه الروايات، تعود حرب إيران، وأزمة لبنان، ووضع العراق، والتنافس في الخليج الفارسي، ومستقبل أوكرانيا، ودور الصين في شبه الجزيرة الكورية، وحتى تحولات اليمين المتطرف في أوروبا، إلى مسألة مركزية واحدة: إعادة تعريف القوة في عالم لم يعد أحادي القطب تماماً، ولم يصل بعد إلى نظام متعدد الأقطاب مستقر. ويبرز المحور الأول في مسألة إيران وانعكاس الحرب إقليمياً. ففي الروايات الغربية والإسرائيلية، لا تظهر إيران كدولة منخرطة في حرب فحسب، بل كمركز لشبكة من الضغوط الوكيلة، والمسارات الاقتصادية غير الرسمية، وأدوات الردع غير المتكافئ، والفاعلين المسلحين العابرين للحدود. وضمن هذا الإطار، يُقدَّم العراق ولبنان بوصفهما ساحتي الاختبار الرئيسيتين لنفوذ إيران. ففي العراق، تركز التحليلات على الميليشيات الشيعية المتحالفة مع إيران، وموقعها داخل «الحشد الشعبي»، ونفوذها السياسي في «الإطار التنسيقي»، وحضورها في البرلمان والحكومة، ودورها في الالتفاف على العقوبات عبر النفط والشبكات المالية. والمسألة الأساسية ليست أن هذه الجماعات تمتلك السلاح فقط، بل أنها تحولت تدريجياً إلى جزء من بنية السلطة الرسمية والميزانية والأمن وصناعة القرار في العراق. لذلك، لا يُنظر إلى نزع سلاحها في التحليلات باعتباره إجراءً فنياً، بل اختباراً لإعادة بناء سيادة الدولة العراقية. وفي لبنان تظهر رواية مشابهة، لكنها أكثر تعقيداً؛ إذ يُقدَّم حزب الله في التحليلات موضع البحث بوصفه في الوقت نفسه فاعلاً لبنانياً، وذراعاً استراتيجية لإيران، وعائقاً رئيسياً أمام وقف إطلاق نار مستدام، وعاملاً يحد من سيادة الدولة اللبنانية. أما المحادثات المباشرة بين لبنان وإسرائيل في واشنطن، حتى إن كانت هشة ومحدودة، فتُعد من منظور هذه التحليلات مؤشراً إلى عبور الدولة اللبنانية محرّماً تاريخياً، أي التفاوض المباشر مع إسرائيل والسعي إلى نفي الشرعية العسكرية المستقلة لحزب الله. ومع ذلك، تؤكد التحليلات أن نزع سلاح حزب الله فوراً ليس واقعياً، وأن الحل قصير الأمد يتمثل في الانتشار التدريجي للجيش اللبناني في الجنوب، وإنشاء مناطق تجريبية، وعودة النازحين، وإعادة بناء «السيادة الاجتماعية» للدولة. وبهذا المعنى، لا يُرى لبنان بوصفه ساحة مواجهة بين إسرائيل وحزب الله فحسب، بل ميدان تنافس بين منطق الدولة الوطنية ومنطق المحاور العابرة للحدود. أما المحور الثاني فيتعلق بتغير موقع الخليج الفارسي في بنية الأمن والطاقة العالمية. فقد قُدّمت أزمة مضيق هرمز في هذه الروايات كنقطة تحول في أمن الطاقة العالمي. وإذا كان هرمز يُعد سابقاً مجرد نقطة اختناق جيواقتصادية، فقد تحول الآن إلى رمز لهشاشة نظام الطاقة العالمي. وتستثمر السعودية والإمارات والعراق في خطوط الأنابيب، والمسارات البرية، والسكك الحديدية، والموانئ البديلة، ومراكز التخزين، بهدف إخراج صادرات الطاقة من الارتهان المطلق لهرمز. ويمثل هذا الاتجاه إعادة رسم لخريطة النفط؛ خريطة لم يعد أمن الطاقة فيها مرتبطاً فقط بقدرة الإنتاج، بل بالمسار، والتخزين، والدعم، وتعدد المخارج، والمرونة اللوجستية. وفي هذا السياق، تُحلَّل الإمارات العربية المتحدة كنموذج للقوى الصغيرة الطموحة إقليمياً، الساعية إلى «استقلالية استراتيجية». فالإمارات، عبر الثروة والتكنولوجيا والشركات العابرة للحدود والارتباط بالولايات المتحدة والعلاقة الأمنية مع إسرائيل والنفوذ الاقتصادي في أفريقيا، تحاول اكتساب موقع يتجاوز حجمها الجغرافي. غير أن حرب إيران كشفت أن لهذا النموذج كلفاً جدية؛ فقد أظهرت الهجمات الصاروخية وبالطائرات المسيّرة على بنيتها التحتية، واضطراب الموانئ، وتضرر صورتها كملاذ آمن لرأس المال، أنه لا يمكن الوقوف في قلب المنافسات الإقليمية مع توقع بقاء الكلفة الأمنية خارج الحدود. ونتيجة لذلك، اقتربت الإمارات أكثر من إسرائيل والولايات المتحدة، غير أن هذا الاقتراب قد يبعدها عن جيرانها العرب، ولا سيما السعودية، ويخلق بدلاً من الاستقلالية نوعاً جديداً من التبعية الاستراتيجية.

أما المحور الثالث فيتمثل في إعادة النظر في دور الولايات المتحدة. تقدم التحليلات صورتين تبدوان متناقضتين لواشنطن: فمن جهة، ما زالت الولايات المتحدة تُقدَّم بوصفها القوة الوحيدة القادرة على تغيير مسار الحرب والسلام في إسرائيل وفلسطين ولبنان والعراق وسوريا وحتى كوريا الشمالية. ومن جهة أخرى، تعتمد القوة الأميركية على شبكة من القواعد، وإمكانات الوصول العسكري، ورضا الدول المضيفة، والقدرة اللوجستية؛ وهي شبكة كشفت حرب إيران هشاشتها. ويؤكد تحليل «الكلفة الخفية للوصول في زمن الحرب» أن الولايات المتحدة استطاعت القتال على بعد آلاف الكيلومترات من حدودها لأن دولاً أخرى وضعت أراضيها وأجواءها وموانئها وقواعدها في خدمتها. لكن عندما ردت إيران بأكثر من خمسة آلاف هجوم صاروخي وبالطائرات المسيّرة على القواعد والمطارات والموانئ والبنى التحتية في الدول المضيفة، طُرح سؤال أساسي: هل ستكون هذه الدول مستعدة في أزمات مقبلة لدفع كلفة

كهـذه؟ ولهـذا الأمـر أهميـة خاصـة للشـرق الأوسـط، لأنـه يبيّـن أن الأمـن الـذي تضمنـه الولايـات المتحـدة لـم يعـد بلا ثمـن. فقد تظـل دول الخليـج الفارسـي والعـراق والأردن وعُمـان وقطـر والإمـارات بحاجـة إلـى المظلـة الأمنيـة الأميركيـة، لكـن تجربـة الحـرب الأخيـرة ذكّرتهـا بـأن الوجـود الأميركـي قـد يتحـول بحـد ذاتـه إلـى سـبب للاسـتهداف. وهنـا تتحـول «الضمانـة الأمنيـة» إلـى «مخاطـرة أمنيـة». والمحـور الرابـع هـو اسـتمرار أهميـة الدبلوماسـية الأميركيـة فـي القضيـة الفلسـطينية. يسـتند أحـد التحليـلات إلـى تجـارب الـسلام بيـن مصـر وإسـرائيل، ومعاهـدة الـسلام الأردنيـة ــ الإسـرائيلية، والبلقـان، وإيرلنـدا الشـمالية، ليؤكـد أن حـل النـزاع الإسـرائيلي ــ الفلسـطيني غيـر ممكـن مـن دون قيـادة أميركيـة فاعلـة. لكـن هـذه القيـادة يجـب أن تختلـف عـن الماضي؛ فلا تقتصـر علـى قبـول مواقـف الحكومـات الإسـرائيلية، بـل تسـتخدم أدوات الضغـط لبنـاء إطـار إقليمـي، ودعـم عربـي، وضمانـات أمنيـة، ومسـار يقـود إلـى قيـام دولـة فلسـطينية. وفـي هـذه الروايـة، يُنظـر إلـى هجـوم ٧ أكتوبـر ودمـار غـزة بوصفهمـا نهايـة حاسـمة لمنطـق «إدارة النـزاع». والرسـالة الأساسـية للمتلقـي الشـرق أوسـطي هـي أنـه مـن دون حـل القضيـة الفلسـطينية، لـن تتشـكل أي بنيـة مسـتدامة للتطبيـع أو الأمـن الإقليمـي أو احتـواء التطـرف أو إدمـاج إسـرائيل فـي المنطقـة. أمـا المحـور الخامس فيتعلـق بحـرب أوكرانيـا وتداعياتهـا العالميـة. تؤكـد الروايـات الخاصـة بأوكرانيـا أن كييـف، بفضـل المقاومـة الاجتماعيـة والابتـكار التكنولوجـي والإنتـاج الكثيـف للطائـرات المسـيّرة والعمليـات العميقـة والدعـم الأوروبـي، تمكنـت مـن إضعـاف روايـة عـدم قابليـة روسـيا للهزيمـة. وتُسـتخدم أرقـام مثـل اعتـراض ٨٠ إلـى ٩٠ فـي المئـة مـن الطائـرات المسـيّرة والصواريـخ الروسـية، وإنتـاج أكثـر مـن أربعـة ملاييـن طائـرة مسـيّرة عـام ٢٠٢٥، واسـتهداف إنتـاج سـبعة ملاييـن عـام ٢٠٢٦، والخسـائر الروسـية الباهظـة، لإيصـال رسـالة مفادهـا أن الحـرب الحديثـة لـم تعـد محكومـة فقـط بحجـم الجغرافيـا والسـكان. وبالنسـبة إلـى الشـرق الأوسـط، تكمـن أهميـة هـذا النقـاش فـي أن التقنيـات الرخيصـة، والطائـرات الانتحاريـة المسـيّرة، والـذكاء الاصطناعـي، والحـرب الروبوتيـة، والضربـات العميقـة، سـتغير أيضـاً نمـوذج الحـروب المقبلـة فـي المنطقـة. وعلـى مسـتوى أوراسـيا وشـرق آسـيا، تُفسَّـر زيارة شـي جيـن بينـغ إلـى كوريـا الشـمالية فـي سـياق تنافـس الصيـن وروسـيا وإيـران وكوريـا الشـمالية مـع الولايـات المتحـدة. ففـي هـذه الروايـة، تسـعى بيونـغ يانـغ إلـى تثبيـت موقعهـا كقـوة نوويـة مُطبَّعـة، فيمـا تحـاول الصيـن إظهـار دورهـا القيـادي بيـن القـوى السـلطوية التعديليـة. وفـي الوقـت نفسـه، لا تبـدو بكيـن راغبـة فـي إنفـاق رأسـمال سياسـي كبيـر لإعـادة كوريـا الشـمالية إلـى طاولـة نـزع الـسلاح النـووي. وهـذا المشـهد مألـوف أيضـاً فـي الشـرق الأوسـط: فالقـوى الأصغـر تحـاول، بالاسـتناد إلـى الفجـوات بيـن القـوى الكبـرى، تثبيـت مكانتهـا والعبـور مـن الضغـط الغربـي المباشـر. وفـي النهايـة، تكشـف هـذه الروايـات مجتمعـة أن العالـم دخـل مرحلـة مـن «التعليـق الاسـتراتيجي»: فالحـروب لـم تنتـه، لكـن النصـر الحاسـم ليـس فـي المتنـاول؛ والـدول مـا زالـت الفاعليـن الرئيسييـن، لكـن الفاعليـن المسـلحين غيـر الدولتييـن يمتلكـون قـدرة تقريريـة؛ والولايـات المتحـدة مـا زالـت ضروريـة، لكنهـا لـم تعـد بلا كلفـة ولا بلا تحديـات؛ والصيـن وروسـيا توسـعان هامـش المنـاورة، مـن دون أن تقدمـا نظامـاً بـديلاً مكتـملاً؛ ودول الشـرق الأوسـط تعيـد ضبـط مواقعهـا بيـن الأمـن والاسـتقلال والتبعيـة والتطبيـع والمقاومـة والطاقـة والبقـاء. وبالنسـبة إلـى المتلقـي الشـرق أوسـطي، تكمـن أهميـة هـذه التحليـلات فـي أنهـا تبيّـن أن المنطقـة لـم تعـد مجـرد موضـوع لسياسـات القـوى الكبـرى، بـل أصبحـت المختبـر الرئيسـي لتشـكّل النظـام العالمـي الجديـد.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.